جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والإقتصاد
قسم إدارة الأعمال / الدراسات العليا

استراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط (دراسة حالة)

بحث مقدم
إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة القادسية
كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي

إعداد الطالب
رحمن كامل عاكول الشحماني

بإشراف
الأستاذ الدكتور
بتول مطر الجبوري

1438 هـ 2017م

بِسمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

"لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ في الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمآ أُنـزِلَ إِلَيْـكَ وَمَـآ أُنـزِلَ مِـن قَبْلِـكَ وَالْمُقِيمِـينَ الصَّـلَاةَ وَالْمُؤْتُـونَ الزَّكَـاةَ وَالْمُؤْمِنُـونَ بِـاللهِ وَالْيَـوْمِ الْآخِـرِ أُولَئِـكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً".

صَدَقَ اللهُ العَليُ العظيم

سورة النساء الآية 162

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن البحث الموسوم (**إستراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط دراسة حالة**) والذي قدمه الطالب (**رحمن كامل عاكول**) إلى قسم إدارة الأعمال- كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة القادسية قد جرت مراجعته لغوياً تحت إشرافي وأصبح أسلوبه العلمي سليماً من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي

م.د. جعفر طالب كريم

جامعة القادسية/كلية الإدارة والإقتصاد

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن إعداد هذا البحث الموسوم (**إستراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط دراسة حالة**) والمقدم من قبل الطالب (**رحمن كامل عاكول**) إلى قسم إدارة الأعمال- كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة القادسية قد جرى تحت إشرافي وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي ولأجله وقعت.

الاستاذ الدكتور
بتول مطر عبادي
كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة القادسية

توصية لجنة الدراسات العليا

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشح هذا البحث للمناقشة.

الاستاذ الدكتور
صالح عبد الرضا رشيد
رئيس لجنة الدراسات العليا
قسم إدارة الأعمال

توصية رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشح هذا البحث للمناقشة.

أ.م.د. اسيل علي مزهر
رئيس قسم إدارة الأعمال
كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة القادسية

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة إننا قد اطلعنا على البحث الموسوم **(إستراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط دراسة حالة)** وقد جرت مناقشة الطالب (**رحمن كامل عاكول**) في محتوياته وما يتعلق به وانه جدير بالقبول لنيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي وبتقدير (**جيد جداً**).

الاستاذ الدكتور	الاستاذ المساعد الدكتور	الاستاذ المساعد الدكتور
بتول مطر عبادي	حسين فلاح ورد	جواد محسن راضي
عضواً ومشرفاً	عضواً	رئيس لجنة المناقشة

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة القادسية على إقرار لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور

مجيد عبد الحسين هاتف

عميد كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة القادسية

الإهداء

الى مدينة العلم وبابها صلوات الله وسلامه عليهما ..

الى البضعة الطاهرة والريحانتين سلام الله عليهم ..

الى التسعة المعصومين من ذرية الحسين عليهم السلام ..

الى سيد الحشد وقائده وقلب العراق النابض ، سيدي ومرجعي المفدى الامام السيستاني (دام ظله الوارف) ..

الى رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، ابطال الجيش والشرطة والحشد المقدس المرابطون في سوح الجهاد ..

الى المترعة روحها بالإيمان التي يفيض قلبها رحمة وحنانا وادين لها بكل عمري .. امي الغالية رحمها الله

الى الذي تعب وعمل وجد وكد من اجل ان يوفر لي كل اسباب الراحة .. ابي العزيز ابقاه الله لي ذخرا

الى الذين وفرّوا لي كل اسباب التوفيق والنجاح .. اخوتي الاعزاء وكافة الاصدقاء

الى شريكة الدرب والروح زوجتي الغالية .. واولادي شغاف القلب عبدالله وفاطمة الزهراء ومريم

الى الذين اجلوا افكاري ومعارفي وبددوا حجب الظلمة في نفسي .. اساتذتي ومعلميّ

الى جميع زملاء الدراسة ورفقاء مسيرة العلم والعمل ..

اهدي هذا العمل المتواضع والجهد البسيط .. راجياً أن يكون منفعةً للناس ورضا لله تبارك وتعالى

الباحــث

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل المتواضع.أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتورة بتول مطر الجبوري التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث .ولا يفوتني أن أشكر كل اساتذتي الاعزاء في قسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية لجهودهم الخيّرة خلال السنة الدراسية. كما أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة الكلية والمكتبة المركزية لتعاونهم الرائع في تزويدي بالمصادر والمراجع. والشكر والعرفان والامتنان موصول الى اخوتي واخواتي زملائي وزميلاتي الاعزاء في دراسة الدبلوم العالي للعام ٢٠١٥-٢٠١٦ متمنياً لهم دوام النجاح والتوفيق في حياتهم واخص بالذكر المهندس أحمد كاظم، صاحب المواقف النبيلة والاخلاق الرفيعة

الباحث

المستخلص

يهدف البحث الى وضع اسس صحيحة لبناء استراتيجية على المستوى البعيد لكيفية الاستفادة المثلى من التخصيصات التي تحصل عليها المحافظة، بما يسهم في تطور مستوى الخدمات التي تقدمها القطاعات المختلفة في المحافظة للمواطنين، وفي الوقت ذاته تنشيط اداء هذه القطاعات وتنميتها،وتمَّ اعتماد منهج دراسة الحالة في البحث، وأُجريت مقابلات شخصية مع عينة البحث التي شملت المسؤولين والمعنيين في مجلس المحافظة وديوان المحافظة والبعض من مدراء الدوائر الخدمية ،وبلغ العدد الكلي لعينة البحث (14) فرداً، ومن خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي أعدها الباحث على عينة البحث، والاطلاع على الوثائق والكتب الرسمية والاحصائيات، تمَّ التوصل الى عدة استنتاجات كان أهمها، صعوبة اعادة عجلة النمو الاقتصادي وتطوير المحافظة بما يرضي طموح المواطن وتأمين مستقبل اقتصادي يرسم معالم نظام اقتصادي ومالي يعيش فيه افراد المجتمع بمستوى جيد، و وجود الكثير من المحددات او عوامل الضغط التي حدت من قدرة السياسة المالية لاسيما في مجالات الاستثمار والسياحة والبنى التحتية للعراق بشكل عام وللمحافظة بشكل خاص لعل ابرزها دحر القوى الارهابية المتطرفة وبناء القوات الامنية والترهل الكبير في ملاكات القطاع العام، وكانت اهم توصيات البحث، مطالبة الحكومة المركزية بدعم محافظة واسط فيما يتعلق بحجم التخصيصات المالية السنوية آخذة بنظر الاعتبار تدني الموارد المالية المحلية وعدد السكان ومستوى الفقر والحرمان، وتنمية القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقعها لكون ذلك يسهم في تنويع الايرادات العامة وزيادتها من جهة، والتخفيف عن عبئ الموازنة من ناحية الانفاق من جهة اخرى باعتبار ان محافظة واسط ستستفاد من وارداتها المالية في تشغيل مشاريع استثمارية تجلب لها ايرادات سنوية تدعم موازنتها المحلية وتخفف العبئ عن الموازنة العامة .

ثبت المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الإهداء	ب
	شكر وعرفان	ج
	المستخلص	د
	ثبت المحتويات	هـ- و
	ثبت الجداول	ز
	ثبت الأشكال	ح
	قائمة الملاحق	ط
	المقدمة	2-1
ت	**الفصل الأول/الاطار المنهجي للبحث**	
1	المبحث الأول/ منهجية البحث	4
2	مشكلة البحث	4
3	أهمية البحث	4
4	هدف البحث	4
5	فرضية البحث	5-4
6	عينة البحث	8-5
7	وسائل جمع البيانات	8
8	حدود البحث	8
9	**المبحث الثاني/ بحوث و دراسات سابقة**	
10	توطئة	9
11	دراسات سابقة	10-9
	الفصل الثاني/الإستراتيجية المالية (الاطار النظري)	

12	**المبحث الأول/الإستراتيجية :المفهوم والاسس والمبادئ**	12
13	اولاً/ مفهوم الاستراتيجية	13-12
14	ثانياً/ الاسس والمبادئ التي تقوم عليها الإستراتيجية	15-13
15	ثالثاً/ مفهوم الاستراتيجية المالية	15
16	**المبحث الثاني / التخطيط المالي والادارة المالية**	16
17	اولاً/ التخطيط المالي ،المفهوم والخطوات	17-16
18	ثانيا"/ التخطيط المالي واعداد الموازنات العامة	18-17
	الفصل الثالث/الامكانيات الاقتصادية لمحافظة واسط (الجانب التطبيقي)	
18	**المبحث الأول/ محافظة واسط الموقع والسكان**	23-20
19	**المبحث الثاني/الموارد الاقتصادية لمحافظة واسط**	24
20	1.القطاع النفطي	26-24
21	2.قطاع الصناعة والمعادن في محافظة واسط	27-26
22	3.قطاع الزراعة	34-27
23	4.المنافذ الحدودية	36-34
24	**المبحث الثالث/التخطيط المالي وإدارة الموارد لمحافظة واسط**	37
25	نبذة مختصرة عن التخطيط المالي عموماً وعن محافظة واسط بشكل خاص	39-37
26	تقدير ايرادات محافظة واسط	51-39
	الفصل الرابع/الاستنتاجات والتوصيات والاستراتيجية المقترحة	
27	**اولاً/الإستنتاجات**	54-53
28	**ثانياً/التوصيات**	56-55
29	**ثالثا"/ الاستراتيجية المقترحة**	59-57
30	**المصادر والمراجع**	64-61
31	**الملاحق**	
32	**Abstract**	A

ثبت الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	تصنيف أفراد العينة حسب الفئات العمرية	5
2	تصنيف أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي	6
3	تصنيف أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي	6
4	تصنيف أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	7
5	تصنيف أفراد العينة حسب مدة الخدمة الوظيفية	8
6	التعداد السكاني لجميع الوحدات الإدارية في محافظة واسط لسنة 2015	21
7	تخصيصات البترودولار لمحافظة واسط للفترة(2010-2014)	25
8	أهم المؤسسات الصناعية المقترحة في المحافظة	27
9	مساحة الاراضي الزراعية في واسط	29
10	معدل الإيراد الشهري لمياه نهر دجلة (م3/ثا) للأعوام 2008- 2010	30
11	المساحات المزروعة والكميات المسوقة للمحاصيل الإستراتيجية في محافظة واسط للفترة(2009-2015)	32-31
12	ارقام الواردات المخصصة للمحافظة من المعابر الحدودية للمدة من 2010 لغاية 2014 (مليار دينار)	36
13	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2010 لمحافظة واسط	41
14	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2011 لمحافظة واسط	42
15	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2012 لمحافظة واسط	43
16	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2013 لمحافظة واسط	44
17	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2014 لمحافظة واسط	47-45
18	تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2015 لمحافظة واسط	47
19	معدلات النمو للتخصيصات المالية لمحافظة واسط للفترة (2010-2015)	48

ثبت الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	الخارطة الإدارية لمحافظة واسط	22
2	معدلات النمو لتخصيصات البترو دولار لمحافظة واسط للفترة (2010-2014)	26
3	معدلات النمو للكميات المسوقة للمحاصيل الاستراتيجية لمحافظة واسط للفترة (2009-2015)	33
4	الاسس التي تستند اليها الموازنة التقليدية في تحديد الانفاق المتوقع للعام القادم	38
5	معدلات النمو في حجم التخصيصات المالية لمحافظة واسط للفترة (2010-2015)	49

قائمة الملاحق

ت	العنوان
1	السادة المسؤولون والمعنيون بموضوع توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية والذين تمت مقابلتهم في مجلس محافظة واسط وديوان المحافظة والدوائر المعنية.
2	الاسئلة التي طرحت على السادة المسؤولين والمعنيين بموضوع توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية والذين تمت مقابلتهم في مجلس محافظة واسط وديوان المحافظة والدوائر المعنية.

المقدمـة

يعـاني الاقتصـاد العراقـي مـن مشـاكل واخـتلالات فـي هيكلـه أثـرت سـلباً فـي تطـوره ونمـوه ،ويقـف فـي مقدمـة اسـباب هـذا الاخـتلال الطبيعـة الريعيـة للاقتصـاد العراقـي،اذ يعتمـد بالدرجـة الاسـاس علـى الـنفط كمصـدر للـدخل القـومي بهـدف جلـب العملـة الصعبة،وتشـكل الايـرادات النفطيـة نسـبة 95% مـن مجمـوع الايـرادات العامـة، وعلـى اسـاس هـذا المـورد تُبنـى الميزانيـة العامـة للدولـة وميزانيـة اقلـيم كردسـتان والمحافظـات، وأن هـذا المـورد خاضـع الـى تقلبـات السـوق الدوليـة وعوامـل أخـرى منهـا خارجيـة واخـرى داخليـة ،فيكـون عرضـة للاهتـزازات والتصـدع حسـب مجريـات الاحـداث الدوليـة والسـوق العالميـة للـنفط ،فضـلا" عـن الوضـع السياسـي والامنـي فـي العـراق غيـر المسـتقر خاصـة بعـد سـنة 2003 م ،ممـا زاد الامـر سـوءا" وارباكـا ،الـى جانـب تعطيـل أغلـب المؤسسـات الصـناعية والزراعيـة، بقصـد أو بغيـر قصـد ،الامـر الـذي ادى الـى انتشـار البطالـة بشـكل مخيف،وتعطـل اكبـر وأهـم المؤسسـات الصـناعية والزراعيـة فـي القطـاع الخـاص،وهجرة الكفـاءات العلميـة ورؤوس الامـوال الوطنيـة،مما دفـع السـوق المحليـة للاعتمـاد كليـا" علـى السـلعة الاجنبيـة لإشـباع الحاجـات اليوميـة العامـة ، كـل ذلـك اسـهم فـي تغيـر أدوات السياسـيين الماليـة والنقديـة فـي إدارة الازمـات الاقتصـادية فـي العـراق ممـا ادى الـى ارتفـاع معـدلات التضـخم والبطالـة وتـدني معـدلات النمـو الاقتصـادي فـي القطاعـات الحقيقيـة فـي عمـوم العـراق مـع وجـود بعـض الفـوارق بـين المحافظـات فمـثلا محافظـة واسـط تعـد أقـل تـأثرا مـن المحافظـات الاخـرى بمـا يـدور فـي الاقتصـاد العراقـي كونهـا تشـهد اسـتقرارا أمنيـا بشـكل نسـبي يرشـحها لتكـون ارضـية صـالحة للاسـتثمار المحلـي ، كمـا انهـا تمتلـك مـوارد ماليـة متنوعـة تميزهـا عـن نظيراتهـا مـن المحافظـات الاخـرى التـي ابتليـت بنـار الحـرب والارهـاب ، فهـي مؤهلـة لتكـون المحافظـة الرائـدة فـي عمليـات الاصـلاح الاقتصـادي والاسـتثمار المحلـي أكثـر مـن غيرهـا ، ومـع هـذا لـم نجـد تغييـرا يـذكر أو ملامـح الاهتمـام بجانـب التخصيصـات الاسـتثمارية تلـوح فـي الافـق القريـب ولا حتـى البعيـد ؛بنـاء علـى مـا تقـدم سـوف نـدخل هـذه المحافظـة مـن بابهـا الاقتصـادي لنتعـرف علـى واقعهـا الاقتصـادي ومـا لهـا ومـا عليهـا ، سـيما أن هـذه المحافظـة تمتلـك عوامـل تنميـة مناسـبة ومـوارد ماليـة كبيـرة، بالإضـافة الـى اهميـة موقعهـا الجغرافـي وكونهـا محافظـة حدوديـة لهـا معـابر حدوديـة مهمـة مـع ايـران التـي لهـا علاقـات تجاريـة فاعلـة مع العراق.

من اجل تحقيق هدف البحث قُسم البحث على اربعة فصول، تضمن الفصل الاول الاطار المنهجي ودراسات سابقة، واما الفصل الاول تضمن الجانب النظري للبحث، وأما الاطار العملي فقد جاء في نص الفصل الثالث من البحث، وأما الفصل الرابع فقد كُرس لأهم وابرز الاستنتاجات التي تمخض عنها البحث، والتوصيات التي أوردها البحث حول مجمل الدراسة.

الفصل الأول

الاطار المنهجي

للبحث

الفصل الأول

الاطار المنهجي للبحث ودراسات سابقة

المبحث الأول/ منهجية البحث

1.مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بافتقار المحافظة الى استراتيجية واضحة وعملية لتوزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية والدوائر في المحافظة في ضوء الحاجة الفعلية لهذه القطاعات والفجوة بين ما هو مخطط له وما هو واقعي فعلي من تلك الحاجة كي تتمكن من النهوض بواقعها وخدماتها لكافة شرائح المجتمع في المحافظة.

2.أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في كونه اول دراسة حقيقية متكاملة ترسخ لاستراتيجية وخطة لتوزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية لمحافظة واسط وصولا" الى تنمية شاملة في جميع القطاعات وبما يسهم في تطور المحافظة اقتصاديا" واجتماعيا" .

3.هدف البحث

يهدف البحث الى وضع اسس صحيحة لبناء استراتيجية على المستوى البعيد لكيفية الاستفادة المثلى من التخصيصات التي تحصل عليها المحافظة بما يسهم في تطور مستوى الخدمات التي تقدمها القطاعات المختلفة في المحافظة للمواطنين وفي الوقت ذاته تنشيط اداء هذه القطاعات و الدوائر وتنميتها.

4.فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها:

ان وضع الخطوات الاساسية لبناء استراتيجية شاملة في توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات والدوائر في محافظة واسط من شأنه ان يسهم في القضاء على او تقليل الفجوة الموجودة بين ما تطمح الى تحقيقه المحافظة من مستوى خدمي وبين ما هو واقعي وفعلي، ويمكن التعرف على ذلك من خلال بعض الفرضيات :

- الالية المتبعة حاليا" في توزيع التخصيصات المالية في المحافظة

- مدى كفاية التخصيصات المالية التي تحصل عليها القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة واسط لأجل النهوض بواقعها وتلبية متطلبات الخدمة المقدمة للمواطنين
- دور الحكومة المحلية في تعزيز الايرادات المحلية المتأتية مما تمتلكه المحافظة من موارد اقتصادية وطبيعية
- انعكاس استخدام استراتيجية ناضجة لتوزيع تلك التخصيصات على اداء تلك القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة واسط مستقبلا"

5.عينة البحث

تتكون عينة البحث، الملحق (1)، من السادة المسؤولين والمعنيين عن توزيع التخصيصات المالية في مجلس المحافظة وديوان المحافظة وبعض دوائر المحافظة المعنية، اذ بلغ عددهم(14)عضواً، والجداول التالية توضح بعض المعلومات العامة عن أفراد العينة:

الجدول (1)

تصنيف أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئات/بالسنوات	30 فأقل	31-35	36-40	41-45	46-50	51-55	56-60	المجموع
العدد	0	1	3	4	5	0	1	14
النسبة المئوية	0	%7	%21	%29	%36	0	%7	%100

المصدر: إعداد الباحث.

يوضح الجدول (1) تصنيف أفراد العينة بحسب الفئات العمرية، إذ يتضح أن أعلى نسبة من الفئات العمرية بلغت 36 % وكانت للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 46-50 سنة ، وأدنى نسبة من الفئات العمرية بلغت 7 % وكانت لأفراد الفئتين الذين تتراوح أعمارهم 31-35 سنة و 56-60 سنة. والجدول (2) يوضح تصنيف أفراد العينة المدروسة وفقا للنوع الاجتماعي وكالاتي :

الجدول (2)

تصنيف أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	13	1	14
النسبة المئوية	%93	%7	%100

المصدر: إعداد الباحث.

يستعرض الجدول (2) تصنيف أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي، إذ يتضح أن نسبة الذكور في أفراد العينة بلغت 93 % ، أما نسبة الإناث في أفراد العينة بلغت 7% . أما الجدول (3) فيوضح تصنيف افراد العينة حسب التحصيل الدراسي وكالاتي :

الجدول (3)

تصنيف أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	دبلوم	بكالوريوس	المجموع
العدد	1	13	14
النسبة المئوية	%7	%93	%100

المصدر: إعداد الباحث.

يستعرض الجدول (3) تصنيف أفراد العينة بحسب التحصيل الدراسي، إذ يتضح أن اكبر نسبة لنوع التحصيل الدراسي لإفراد العينة بلغت 93 % وكانت لحاملي شهادة البكالوريوس أما أدنى نسبة فكانت 7 % لحاملي شهادة دبلوم. فيما جاء الجدول (4) ليبين المنصب الوظيفي لأفراد العينة وكالاتي :

الجدول (4)

تصنيف أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	محافظ	نائب محافظ ومعاونين ومستشار	اعضاء مجلس محافظة	مدير دائرة أوقسم	المجموع
العدد	1	4	2	7	14
النسبة المئوية	%7	%29	%14	%50	%100

المصدر: إعداد الباحث.

يستعرض الجدول (4) تصنيف أفراد العينة بحسب مناصبهم الوظيفية ، إذ تتكون العينة من السيد المحافظ وعضوين من مجلس المحافظة، والسيد نائب المحافظ واثنين من معاوني المحافظ و مستشار ، و(7) من مدراء الدوائر في المحافظة ورئيس قسم التخطيط في المحافظة. أما بشأن مدة الخدمة الوظيفية للعينة المدروسة فهي موضحة في الجدول (5) :

الجدول (5)

تصنيف أفراد العينة حسب مدة الخدمة الوظيفية

الفئات/بالسنوات	10 فأقل	11-15	16-20	21-25	26-30	المجموع
العدد	5	5	1	2	1	14
النسبة المئوية	%36	%36	%7	%14	%7	%100

المصدر: إعداد الباحث.

يلاحظ من خلال الجدول (4) الخاص بتصنيف أفراد العينة بحسب مدة الخدمة الوظيفية أن أعلى نسبة لمدة الخدمة الوظيفية لأفراد العينة بلغت 36 % وكانت للأفراد الذين تتراوح مدة خدمتهم الوظيفية مابين 11-15 سنة و 10 سنوات فأقل ، وأدنى نسبة من الفئات العمرية بلغت 7 % وكانت للأفراد الذين تتراوح مدة خدمتهم الوظيفية مابين 16- 20 سنة و26- 30 سنة.

6.وسائل جمع البيانات

تم استخدام مصادر متنوعة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث:

1.المقابلة الشخصية مع عينة البحث،الملحق(1)،وتوجيه مجموعة من الأسئلة لعينة البحث، الملحق(2).

2.ملاحظة الباحث الدقيقة ومعايشته للأحداث الجارية في محافظة واسط، كون الباحث موظف حكومي في مديرية التخطيط والمتابعة في محافظة واسط منذ عام 2007.

3.الكتب الرسمية والوثائق والإحصائيات.

7.حدود البحث (الحدود الزمانية والمكانية)

1.الحدود الزمانية : تناول البحث الاعوام (2010-2015) .

2.الحدود المكـــــانية : محافظة واسط

المبحث الثاني

بحوث ودراسات السابقة

توطئة:

لم تكن هناك الكثير من الدراسات والبحوث التي اشارت بشكل صريح الى استراتيجية توزيع التخصيصات المالية او الاستراتيجيات المالية للقطاعات الاقتصادية ومع ذلك تمت الاشارة الى ثلاث دراسات سابقة هي كل من :

اولاً / دراسة (أحمد ، 2008)الموسومة ((تقويم كفاءة استخدام التخصيصات المالية في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح)) دراسة تطبيقية .

العرض :

اشارت الدراسة الى ان الاساس التقليدي في تخطيط واعداد وتنفيذ موازنة الدولة لم يعد مناسبا لهذه المهمة وذلك للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت الحاضر والمستقبل وبسبب ان الوحدات الحكومية غير الربحية هي وحدات تعتمد على التمويل المركزي لذلك فان اي خلل في الموازنة بين المدخلات والمخرجات سيؤدي الى خلل في كفاءة وجودة الخدمات التي تقوم بتقديمها حيث ستواجه صعوبة في تحقيق التعادل بين الاحتياجات وبين تخصيصاتها المالية التي تعتمدها الموازنة العامة .

ثانياً / دراسة (جعفر ، 2009)الموسومة ((مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي)) .

العرض :

تناولت الدراسة تحليل واقع الاستثمارات في العراق وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومعرفة الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي خلال المدة (1980 – 2008) واستخراج مرونات النمو التي توفر الاداة العلمية الضرورية لإعادة توزيع التخصيصات الاستثمارية وفقا لمنهج علمي مدروس واعادة توجيهها باتجاه القطاعات الانتاجية الاساسية التي لديها القدرة على خلق اكبر قيمة مضافة ممكنة بما يسهم في رفع الانتاج السلعي وزيادة العرض الكلي محققا بذلك التوازن مع الطلب الكلي وخلق بيئة اقتصادية اكثر استقرارا ونموا .

ثالثاً / دراسة (سالم، 2012) الموسومة ((نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق / جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 4 العدد 9 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية لسنة 2012))

العرض :

البحث في عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتوجهاته وتحديد دور الدولة في ادارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية في العراق، واشارت الدراسة الى ان معالجات الدستور للقضايا الاقتصادية جاءت ناقصة ولم تستكمل بقوانين تقيدها وتحددها اضافة الى عدم وضوح القوانين المشرعة منها مع حصول تناقضات بين تبني آلية السوق وبرامج التحول والخصخصة وضبابية الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية .

- **التمايز عن الدراسات السابقة :**

امتاز البحث الموسوم (استراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط : دراسة حالة) عن الدراسات السابقة المذكورة بانه اختص مكانيا" بمحافظة واسط مراعية القطاعات الاقتصادية والخدمية لهذه المحافظة بما تحصل عليه سنويا" من تخصيصات مالية عن طريق الموازنة العامة للدولة العراقية ومدى كفاية هذه التخصيصات للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والخدمية لمحافظة واسط على المدى البعيد وسبل تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالإضافة الى ما تحصل عليه محليا" من ايرادات سنوية يمكن ان تساعد في تعزيز القدرات الاقتصادية لانعاش التنمية في محافظة واسط .

- **الاستفادة منها :**

من خلال البيانات التي وردت في هذا البحث الموسوم (استراتيجية التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية في محافظة واسط : دراسة حالة) واستثمارها في بناء الاستراتيجية المناسبة لمحافظة واسط في التخصيصات المالية وتنمية القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنمية البشرية باعتبارها المورد الاهم في تلك الاستراتيجية على المدى البعيد بما يؤدي الى تطوير وازدهار واقع محافظة واسط اقتصاديا" وخدماتيا" ووضع اللبنات الاساسية لتعزيز هذه الاستراتيجية مستقبلا" من خلال خلق فرص مناسبة للاستثمار والتطوير والتنمية الرائدة لهذه المحافظة .

الفصل الثاني

الاستراتيجية المالية

(الاطار النظري)

الفصل الثاني

الإستراتيجية المالية (الاطار النظري)

المبحث الأول

الإستراتيجية:المفهوم والأسس والمبادئ

أولاً/ مفهوم الإستراتيجية

الاستراتيجية كلمة مرتبطة بالتخطيط قديماً وكانت تعني التخطيط للحروب، لا لأمر آخر، أي تكون للحرب رؤيا مسبقة لما يدور في سوح القتال وما يتم الاعداد له وتوقع المفاجآت وتوقع الاخطار التي ستحدث من جراء الحملات العسكرية واعداد الجيوش والى ذلك من استعدادات سياسية وكسب الانصار ومعرفة المناوئين وما الى ذلك، ومع حدوث التطورات في مفاهيم الإدارة الاستراتيجية، اخذ مفهوم الاستراتيجية منحى جديدا" ، فان الاستراتيجية (Strategy) اشتُقت من الكلمة الاغريقية (Strategos) والتي تبلورت اثناء الاصلاحات الديمقراطية ، بالإشارة الى الوحدات العسكرية والسياسية التي كونت مجلس الحرب كما اشار اليها(**McKiernan**) ، وهكذا فان التعرف واكتشاف مبادئ مشابهة في كتابات الاستراتيجيين تشير الى ان تاريخ الاستراتيجية اقدم من الناحية العسكرية والسياسية منه في مجالي الاعمال والاقتصاد.

بمعنى ان الاستراتيجية: هي مجموعة الأفكار و المبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل، ومتطلباته و اتجاهات مساره لغرض الوصول إلى أهداف محددة مرتبطة بالمستقبل.

ففي بداية الستينات من القرن الماضي عرف (**Chandler**) الاستراتيجية بانها،"تحديد الاهداف الاساسية طويلة الامد للمنظمة واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الاهداف .

اما الباحث (**Steiner**) فيعبر عن الاستراتيجية بكونها مفهوماً يتعلق بما يقوم به المديرون لمواجهة التحركات الفعلية او المتوقعة من جانب المنافسين الاخرين ، وانها تشير الى فكر وطرق واجراءات عديدة ضرورية للنجاح في الاعمال ، وقد اشار (**Steiner**) الى عدم وجود اجماع واسع وكبير حول معنى الاستراتيجية في مجال الاعمال ، لذلك يمكن ان نشير الى مجموعة من التعاريف لمفهوم الاستراتيجية منها :

- الاستراتيجية ما تقوم به الادارة العليا من اعمال ذات اهمية كبيرة للمنظمة .
- الاستراتيجية تشير الى القرارات التوجيهية الاساسية ، اي بمعنى الاغراض والرسالة والمقاصد الاساسية .
- الاستراتيجية تتألف من مجمل الافعال والاجراءات المهمة الضرورية لتحقيق هذه التوجهات .
- الاستراتيجية المعنى المحدد للإجابة على سؤال : ماذا يتعين على المنظمة ان تفعل ؟
- الاستراتيجية تشير الى الغايات التي تسعى المنظمة الى تحقيقها وكيف يتسنى لها ذلك.

(بني حمدان و ادريس ، 2009 :166-167).

كما عرفها **(Ansoff)** بانها" تصور المنظمة عن طبيعة العلاقة المتوقعة مع البيئة الخارجية والتي في ضوئها تحدد نوعية الاعمال التي ينبغي القيام بها على المدى البعيد ، وتحديد المدى الذي تسعى المنظمة من ورائه تحقيق غاياتها واهدافها" .**(الدوري،25:2005)**

وعرفها **(Johnson et al)** بانها " تحديد لتوجه المنظمة ومجال عملها على الامد البعيد والذي يسمح لها بتحقيق ميزة تمكنها من مواجهة التحديات البيئية وتلبية احتياجات السوق وتوقعات اصحاب المصالح من خلال تشكيلة الموارد التي تمتلكها " .**(رشيد و جلاب،21:2008)** .

وقد عرفها ايضاً **(Mintzberg)** من منظور شمولي متكامل بانها " مفهوم شمولي يتضمن القوى الخمسة Ps5 ، فهي خطة Plan موضوعة تحدد سياقات وسبل التصرف ، ومناورة Poly يقصد منها التعامل وخداع المنافسين ، وانموذج Pattern متناغم الاجزاء للوصول الى مركز وهي وضع Position مستقر بالبيئة ،ومنظور Perspective يعطي القدرة على رؤية الاشياء وادراكها وفقا" لعلاقاتها الصحيحة.**(ادريس و الغالبي،16:2011)**.

وقد عرفها**(Drucker)** بانها " تحليل الوضع الحالي وتغييره اذا تطلب الموقف ، ويتضمن ذلك فرز الموارد المتاحة لغرض استخدامها بما يحقق الاهداف المنتخبة.

وذكرها **(Glueck)** بانها " خطة موحدة ومتكاملة مصممة لتؤكد بأن تحقيق الاهداف ممكنا".**(الغالبي و ادريس،31:2007)**.

ثانياً/الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الاستراتيجية العامة فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف الاستراتيجية ذاتها، والسبب الرئيس في ذلك

الاختلاف هو أن الاستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقول(**بوفر**) (أسلوب تفكير) ،فلكل موقف استراتيجية تلائمه ولكل دولة استراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها وقد يكون اختيار هذه الاستراتيجية أو تلك صائباً في زمان أو مكان معينين وغير صائب في زمان أو مكان آخر، فالاستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنيته وغير ذلك من العوامل.(علي ، 2012 :133)

ولو حاولنا استعراض آراء البحريين في مبادئ الاستراتيجية لوجدنا الاستراتيجي الأمريكي الاكثر اهمية في القرن التاسع عشر(**الفريد ثاير ماهان**) قد جعل السيطرة على البحار هي المبدأ الرئيس في الحصول على نتيجة حاسمة، ومن خلال استعراضنا للمبادئ الموضوعة الاستراتيجية نلمح بالإضافة إلى تباينها تأثر واضعوها بظروف بلادهم وعقائدها وقيمها العسكرية الموروثة،وتأثر بعضهم بالأوضاع الخاصة التي واجهت كفاح بلادهم،فنجد أن(**كلاوس فتز**)وهو العسكري الألماني يعبّر من خلال مبادئه عن روح العسكرية الألمانية العنيفة ،في حين عبّرت مبادئ(**ليدل هارت**)عن أفكاره التي آمن بها في أفضلية السُبل غير المباشرة وأنها الطريقة الأمثل للوصول إلى الهدف دون الاضطرار لمواجهة الخصم وجهاً لوجه وتكَبُد خسائر لا مبرر لها للحصول على ذات النتيجة وهو يعكس بذلك العقلية الإنجليزية المجبولة على الحرص والتي تسعى للحصول على الكثير بأقل الخسائر ولو اقتضى ذلك شيئاً من الأناة وكثير من الحيلة والدهاء.أما مبادئ(**ماو تسي تونغ**)فقد استوحاها من أفكار قدماء العسكريين والمفكرين الصينيين أمثال(**صن تسو**)وعكست في ذات الوقت ظروف الصين وتجاربها الذاتية كبلد واسع ضخم ذي إمكانيات بشرية هائلة وإمكانيات تقنية محدودة وشعب عُرف بالصبر والنفَس الطويل والتراجع أمام هجمات الخصوم بانتظار الفرص السانحة للرد، ويمكننا القول بذات الرأي بالنسبة للمبادئ الروسية التي استمدها واضعوها من تجارب الروس الذاتية ومن عقيدتهم العسكرية التي تناسب الظروف الخاصة لتلك البلاد الشاسعة التي طالما أعيت الخصوم وامتصت زخمهم وعنفوانهم قبل أن تردّ عليهم الكرّة، وكان للقوى الشعبية أثر لا يقل عن أثر القوى العسكرية في الدفاع عن الأرض الروسية،أما المبادئ الأمريكية فهي ذات المبادئ التي طبقها الأمريكيون في العقود الأخيرة وهي أكثر ملاءمة للاستراتيجية الذرية من الاستراتيجية التقليدية.والحقيقة أن المبادئ آنفة الذكر يمكن اعتبارها أفكاراً لحالات وأوضاع خاصة ولا تشكل قوانين عامة يمكن تطبيقها بمجملها في جميع الظروف والحالات وهذا هو التفسير الحقيقي لاختلافها

وتنوعها إلا أنه يمكن الخروج بالقول بأنه ثمة عنصران مشتركان بين كافة تلك المبادئ ،هما ضرورة اختيار النقطة الحاسمة الواجب الوصول إليها والتي تؤدي إلى زعزعة الخصم وانهياره واختيار المناورة التحضيرية الصالحة للوصول إلى تلك النقطة أي تحديد مكان الوخز واختيار الإبرة الصالحة للقيام بعملية الوخز. (خليفة ، 2013 : 52)

ثالثاً/مفهوم الاستراتيجية المالية

أن الاستراتيجية المالية تتالف من ثلاثة محاور رئيسة تدور في فلكها ويكون الاهتمام في تلك المحاور وهي كالاتي:

أ.استراتيجية هيكل التمويل:

تختص هذه الاستراتيجية بتدبير موارد التمويل طويلة الآجل للمنظمة ويتكون هيكل التمويل للمنظمة من أموال الملكية والتي تتضمن رأس المال المملوك والاحتياطات والأرباح المحتجزة وهو ما يعرف بمصطلح حقوق الملكية. والاستراتيجية التي نحن في صدد تفاصيلها استراتيجية حكومية تبنى على اساس تقديم الخدمة لأفراد المجتمع.

ب.استراتيجية إدارة الأصول:

تمتد مسؤولية الوظيفة المالية إلى مجالات إدارة الأصول سواء كانت أصولا طويلة الآجل أو قصيرة الآجل. ونعني هنا ان الارض وما في باطنها والمعالم الاثرية التي يجب علينا أدارتها،وما موجود من معالم ومواقع مهمة مثل معابر حدودية وحقول نفطية وآلات وادوات تمكننا من تشغيل هذه الاصول والحفاظ عليها وتطويرها أمر غاية في الاهمية.

ج.استراتيجية توزيع الأرباح:

تعتبر الأرباح عنصرا هاما لاستمرار أعمال المنظمات،ولهذا فان الآمر يتطلب ضرورة وضع استراتيجية تحدد حجم الأرباح التي تحتفظ بها المنظمة كاحتياطيات حتى يمكنها من الاستمرار في أداء نشاطها .

ولكن هناك مؤسسات غير ربحية وبرامج حكومية تعمل بعيدا عن حسابات الربح والخسارة يكون فيها النفع العام الجماهيري هو الاساس في العمل،وخاصة القطاعات الحكومية التي تقع على عاتقها تقديم الخدمات العامة. **(اسماعيل ، 2011)** .

المبحث الثاني

التخطيط المالي والإدارة المالية

أولاً: التخطيط المالي، المفهوم والخطوات

يعد التخطيط عنصراً اساسياً لإنجاح أي مشروع اقتصادي أو انساني حكومي أو اهلي ويعتبر الاساس في العمل، وتتخذ الخطة المالية صوراً عديدة لكن الخطة الجيدة هي التي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع كما أننا لا يمكن أن نهمل دور التحليل المالي في هذا النجاح. تعتبر وظيفتا التخطيط والرقابة من المهام الرئيسة للمدير المالي في المشروع وتتضمن وظيفة التخطيط عدة خطوات أساسية منها:

1.تحديد المشكلة أو الفرصة المتاحة.

2.تحديد أفضل البدائل للتعامل مع المشكلة أو الفرصة.

3.تحليل كل بديل والتنبؤ بنتائج إتباع كل بديل.

4.اختيار كل البدائل ووضع الخطة في صورتها النهائية.

والغرض من الخطة التي يضعها المدير هو تحقيق أهداف محددة،ويتم على هذا الأساس مقارنة نتائج عمليات التشغيل بهذه الأهداف وبالتالي فإن عملية الرقابة هي قياس الاداء،ومقارنة الخطط بالنتائج،واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الاداء.

وتلعب الإدارة المالية دوراً أساسياً في عملية الرقابة وبالذات في جوانبها الكمية كما تجدر الإشارة إلى أن إجراء التحليل على البيانات الماضية يعتبر نقطة البداية الطبيعية لأي عملية تخطيط، فنجد أن النسب المالية تدخل في نطاق الأساليب الكمية للتخطيط والرقابة،وذلك أن مثل هذا النوع من التحليل يظهر مركز المؤسسة المالي وإمكانياتها، ويتم التخطيط في ضوء الإمكانيات الجديدة التي يتم الحصول عليها بغرض تحقيق أهداف محددة كما يعتبر تحليل التعادل أداة أساسية لتخطيط الأرباح. (أوتاني ، 2009)

إن الموازنة العامة ما هي إلاّ خطة مالية تتضمن تفصيلات خاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة والخدمات والسلع الرأسمالية وغيرها كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال، ويمكن استخدام هذه الموازنة كأداة لوضع خطط المؤسسة والرقابة على إداراتها المختلفة وعلى هذا الأساس فالموازنة تتوقف على طبيعة المؤسسة اذ أنها قد تعد لعدة شهور قادمة أو لعدة سنوات في المستقبل

فمثلا مؤسسة مقاولات تقوم بصفة مستمرة بالتقدم بمناقصات للقيام بمشروعات مختلفة لن تستطيع أن تخطط لفترة طويلة في المستقبل، بعكس الحال في مؤسسة تقدم خدمة عامة مثل الكهرباء، فمؤسسة الكهرباء يمكنها أن تبني تنبؤاتها على معدل نمو السكان كما أنها تستطيع أن تخطط للحصول على أُصولها الرأسمالية لفترة طويلة في المستقبل والواقع أن الموازنة التقديرية هي عملية الغرض منها تحسين الطريقة التي تؤدي بها المؤسسة عملها، كما أنها عبارة عن جهود مستمرة للقيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة ويجب الّا يُنظر إلى الموازنة التقديرية على أنها أداة لوضع قيود على عملية الإنفاق بل هي أداة تهدف إلى استخدام أصول المؤسسة بكفاءة عالية وربحية مرتفعة وتتطلب الموازنة إعداد مجموعة من أنماط أو مستويات الأداء والتي يمكن مقارنتها بالنتائج المتحصل عليها ويطلق على هذه العملية الأخيرة عملية الرقابة والتي تتضمن مراجعة وتقييم الأداء على أساس المستويات التي سبق تحديدها وتحقق الموازنات التقديرية مزايا كثيرة لرجال الإدارة العليا ورجال الإدارة الوسطى.

ويمكن ان نعطي تعريف لمصطلح التخطيط بأنه العملية المثلى والتي يتحدد بها وضع النقاط الاساسية لسير العمل بالإضافة الى انها تعتبر الاساس في نجاح العمل سواء كان تجاري او في الامور الشخصية الحياتية فالتخطيط يمكن الشخص من معرفة ما سيقوم بفعله فبهذه العملية يمكن للشخص تنفيذ ما يريد فعله وتقليل نسبة حدوث العوائق التي قد تعيقه او تعطله عن السير قدماً لتنفيذ ما يريد ، كما ان التخطيط في الامور المالية يعتبر من اهم المجالات في التخطيط لأنه اغلب الاعمال التي يقوم بها الفرد تابعة لأمر مادي اي بالأحرى مالي ، فبالتخطيط المالي للمشروع او المؤسسة يقوم الاداري المسؤول عن القسم المالي بوضع النقاط التي ترتكز عليها المؤسسة من نقاط قوة ونقاط ضعف بالإضافة الى انه يقوم بتحليلها ، كما ان المدير المالي يساعد قسم التوجيه والتنفيذ حين وضع الخطط لأنه يحدد اعمال المؤسسة وتتضح الصورة وتكون نسبة النجاح اعلى من الاعمال التي لم يخطط لها.**(خليف،2014:مقالة منشورة).**

ثانيا": التخطيط المالي واعداد الموازنات العامة:

الموازنة هي الخطة الرقمية للرؤيا المستقبلية لعمل المنظمة وإعداد الموازنات ويختلف عن مفهوم التخطيط المالي نسبياً من شركةٍ إلى أخرى أو من مؤسسة الى اخرى ، ومن فردٍ إلى آخر؛ فالشركات والمؤسسات الخاصة تعتمد توظيف محاسب للشركة ليقوم بالموازنة،وهذا جزء بسيط من عملية

التخطيط المالي، ومن المؤسف حقاً في وطننا العربي أنّ المؤسسات لا تعير اهتماماً لهذه الخطوات بشكلٍ جدي. وبالعودة الى التخطيط المالي فإنّ التخطيط هو أساس نجاح المدير المالي، وتتّخذ الخطّة الماليّة صوراً عديدة، لكن الخطّة الجيّدة هي الّتي تحدّد نقاط القوّة ونقاط الضّعف في المشروع،وتلعب الإدارة الماليّة دورا أساسياً في عملية الرقابة وبالذات في جوانبها الكمية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ إجراء التحليل على البيانات الماضية يعتبر نقطة البداية الطبيعّة لأي عملية تخطيط، فنجد أنّ النسب المالية تدخل في نطاق الأساليب الكمية للتخطيط والرقابة، وذلك لأنّ مثل هذا النوع من التحليل يظهر مركز المؤسسة المالي وإمكانياتها، ويتمّ التخطيط في ضوء الإمكانيات الجديدة التي يتمّ الحصول عليها بغرض تحقيق أهداف محددة، كما يعتبر تحليل التعادل أداةً أساسية لتخطيط الأرباح. (عبد الفتاح ، 2012)

الفصل الثالث

الامكانيات الاقتصادية لمحافظة واسط

(الجانب التطبيقي)

الفصل الثالث (الجانب التطبيقي)

الامكانيات الاقتصادية لمحافظة واسط

المبحث الأول

محافظة واسط الموقع والسكان

محافظة واسط ومركزها الكوت مدينة عراقية تقع على ضفاف نهر دجلة قدر عدد سكان محافظة واسط لعام 2006 حسب نتائج الإحصائيات السكانية بـ (1,032,838) نسمة، يشكل الذكور نسبة قدرها 50,2% من مجموع السكان في المحافظة، و يبلغ عدد السكان حاليا للعام 2015 بحدود (1,310,095) نسمة اذ بلغ سكان الحضر (764,270) نسمة، فيما بلغ سكان الريف(545،825) نسمة كما في الجدول(6).

وتقع محافظة واسط الى جنوب شرق محافظة بغداد، و تبلغ مساحة محافظة واسط (17012) كيلو متر مربع،وتشكل نسبة 4% من مساحة العراق البالغة (441000) كيلو متر مربع، وهي محافظة حدودية مع الجمهورية الإيرانية.**(الموقع الرسمي الالكتروني لمحافظة واسط).**

الجدول (6)

التعداد السكاني لجميع الوحدات الادارية في محافظة واسط لسنة 2015

التعداد السكاني لجميع الوحدات الادارية في محافظة واسط

رقم القضاء	أسم القضاء
1	قضاء الكوت

ت	أسم الوحدة الادارية	التعداد السكاني للحضر	التعداد السكاني للريف	التعداد الكلي للسكان
1	مركز قضاء الكوت	360,322	63,586	423,908
2	ناحية شيخ سعد	15,935	24,923	40,858
3	ناحية واسط (الدجيلي)	16,548	29,418	45,966

2	قضاء النعمانية

4	مركز قضاء النعمانية	62,121	43,168	105,289
5	ناحية الاحرار	10,372	41,487	51,859

3	قضاء الحي

6	مركز قضاء الحي	79,478	14,025	93,503
7	ناحية الموفقية	18,609	34,560	53,169
8	ناحية البشائر	2,933	33,735	36,668

4	قضاء العزيزية

9	مركز قضاء العزيزية	50,091	48,127	98,218
10	ناحية الديوني	3,772	19,800	23,572
11	ناحية تاج الدين (الحفرية)	37,323	37,322	74,645

5	قضاء الصويرة

12	مركز قضاء الصويرة	71,896	71,895	143,791
13	ناحية الزبيدية	18,433	35,783	54,216
14	ناحية الشحيمية	4,149	33,567	37,716

6	قضاء بدرة

15	مركز قضاء بدرة	7,058	7,347	14,405
16	ناحية جصان	4,505	6,757	11,262
17	ناحية زرباطية	725	325	1,050

المجموع الكلي لسكان الحضر في محافظة واسط (نسمة)	764,270
المجموع الكلي لسكان الريف في محافظة واسط (نسمة)	545,825
المجموع الكلي للسكان في محافظة واسط (نسمة)	1,310,095

مجلس محافظة واسط — مركز المعلومات

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على مجلس محافظة واسط / مركز المعلومات

والشكل (1) يوضح الخارطة الادارية لمحافظة واسط

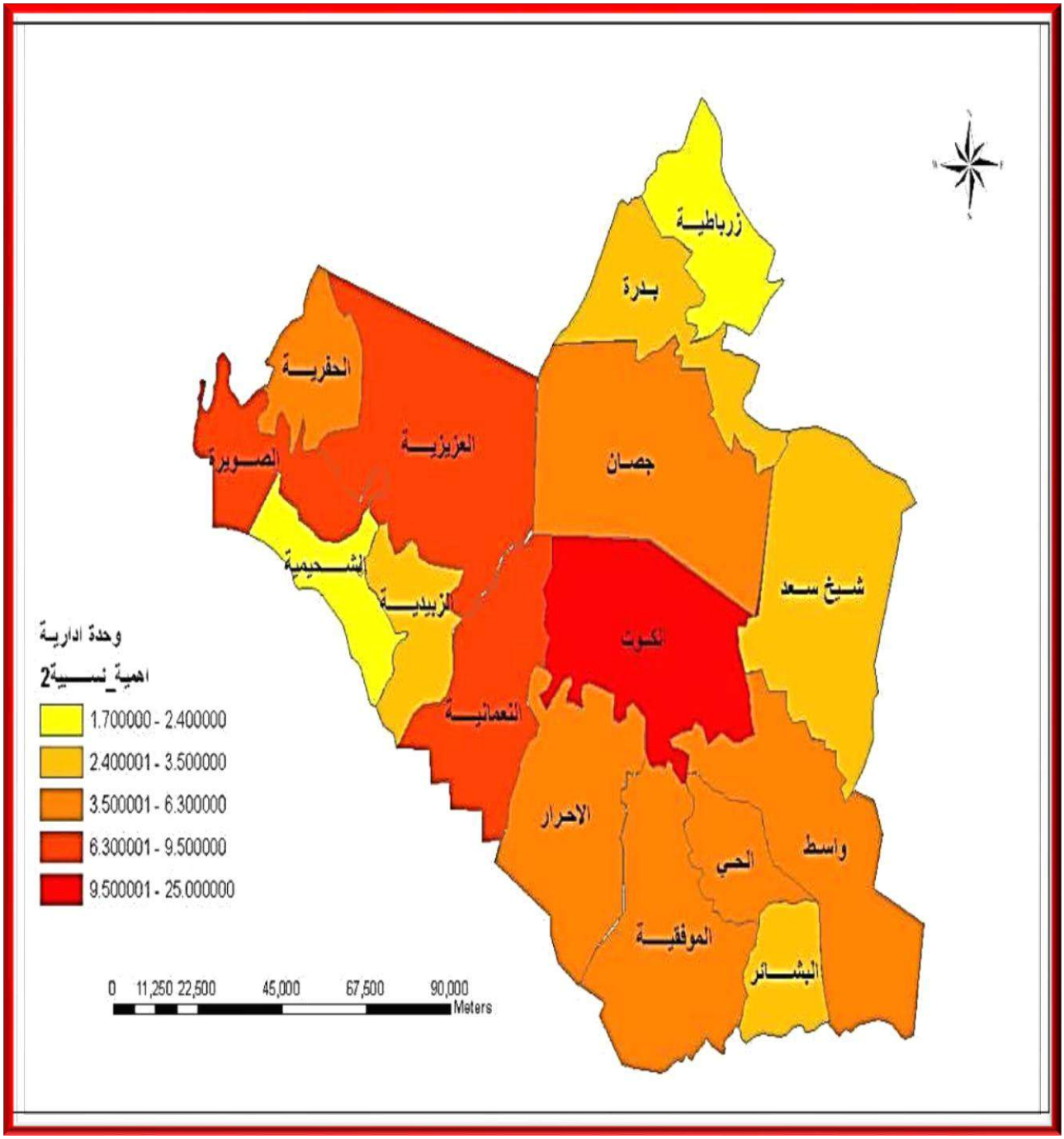

الشكل (1)

الخارطة الادارية لمحافظة واسط

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على مجلس محافظة واسط / مركز المعلومات

ومن المواقع المشهورة في المدينة والتي تشكل روافد اقتصادية هي:

- سدة الكوت: يقع قرب المدينة سد تم إنشاؤه عام 1939م، يتفرع من عندها نهرا الدجيل والغراف وتعد هذه السدة موقعاً سياحياً مهماً وتوفر الكثير من انواع الثروة السمكية.
- والكوت شهدت إحدى معارك الحرب العالمية الأولى بين الإنكليز والعثمانيين ولا تزال المدينة تحتفظ بمقبرتين احداهما مقبرة الإنكليز والأخرى مقبرة الاتراك. وهي معلم من معالمها التاريخية .
- يحيط نهر دجلة بثلاث جهات من الكوت ويربطها 3 جسور عبر النهر احدها جسر سدة الكوت والاخر جسر الكرامة الذي شيد في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم مؤسس جمهورية العراق 1958 والثالث جسر العزة الكونكريتي الذي نفذ في العام 2012 ضمن مشاريع تنمية الاقاليم.
- نضيف الى ذلك انها محافظة منتجة للنفط .
- الى جانب تربتها الخصبة وتنوع المحاصيل الزراعية فيها،والثروة الحيوانية والانتاج الزراعي بكافة انواعه.

وللوقوف على واقع المحافظة الاقتصادي والمالي يجب التعرف على الواردات السنوية من الموازنة العامة للدولة التي تخصص لها ، مع التطرق الى التدفق المالي الخارج منها والداخل اليها وما ينجز من المشاريع التي هي استحقاق المحافظة . إن الواقع الاقتصادي لهذه المحافظة يشير الى ضعف امكاناتها الاقتصادية،على الرغم من مواردها الطبيعية المناسبة والتي تميزها عن المحافظات الاخرى وموقعها الجغرافي في خريطة العراق ووجود مصادر المياه الكثيرة وخصوبة الارض هذا الى جانب كونها محافظة منتجة للنفط ووجود المعبر الحدودي المهم مع الجمهورية الايرانية الذي يعد منفذا مهما يسمح بتدفق الزائرين لأداء الزيارات الى المراقد المنتشرة في عموم العراق في اوقات المناسبات الدينية.(**مأخوذ من ارشيف وزارة الداخلية العراقية**)

المبحث الثاني

الموارد الاقتصادية لمحافظة واسط

1.القطاع النفطي:

محافظة واسط من المحافظات المنتجة للنفط خاصة بعد تطوير الابار النفطية بعد 2003 م ومن اهم الابار المنتجة للنفط في المحافظة هي:

أ/حقل الأحدب : هو حقل نفطي يقع في ناحية الأحرار على بعد 27 كم غربي مدينة الكوت في محافظة واسط،ويقدر الاحتياطي النفطي للحقل بأكثر من مليار برميل، وقد بدأ إنتاج النفط من حقل الأحدب في 1 يوليو 2011، والذي تديره شركة الصين الوطنية للبترول بطاقة إنتاج 60 ألف برميل يوميا، وستزيد طاقة الإنتاج إلى 120 الف برميل يوميا في غضون ستة أشهر"، وسيتم تصدير أغلب إنتاج حقل الأحدب، إلا أن بعضا منه سيستخدم وقودا لمحطات توليد الكهرباء القريبة لتخفيف نقص الطاقة الكهربائية، وفي عام 2008 وقعت شركة البترول الوطنية الصينية عقداً مدته 23 عاماً لتشغيل الحقل، وحسب العقد تستثمر الشركة الصينية 3 مليار دولار، وتحصل الشركة الصينية على رسوم خدمات بمقدار 6 دولار على البرميل تنخفض تدريجيا إلى 3 دولارات فقط.(**المؤتمر الصحفي للسفير الصيني في العراق /11 مارس 2009**).

ب/حقل بدرة النفطي : يقع حقل بدرة النفطي في محافظة واسط ويبعد حوالي 160 كيلومتر الى الجنوب الشرقي من محافظة بغداد،حيث يعتبر حقلاً حدودياً مشتركاً مع إيران،ويمتاز بنفطه الخفيف API=35O،كما تبلغ مساحة الحقل96 كم2 ضمن الاراضي العراقية(16×6) كم2،وأشارت الدراسات الفنية وخطط تطوير الحقل(مرحلة التطوير الاولى/الثانية)بموجب عقد الخدمة مع شركة غاز بروم الروسية،الى مستقبلٍ واعد لحقل بدرة النفطي،إذ من المقرر الوصول الى مستويات الانتاج المبينة ادناه بعد اتمام مرحلة التطوير الثانية من قبل الشركة المشغلة والشركات المتعاقدة معها(**الموقع الرسمي لشركة نفط الوسط التابعة لوزارة النفط العراقية**).

- انتاج17000 برميل باليوم من النفط الخام.
- انتاج اكثر من 100 مقمق(**مليون قدم مكعب قياسي**) من الغاز الجاف.
- انتاج 660 طن من الغاز السائل.
- انتاج ما يقارب 300 طن من الكبريت الصلب.

والجدول (2) يوضح حجم التخصيصات المدورة من ايرادات البترودولار .

الجدول(7)

تخصيصات البترودولار لمحافظة واسط للفترة(2010-2014)

التخصيصات المدورة وتخصيصات البترو دولار للمدة (2010-2014)(مليار دينار)				
السنة	**المدور من السنة السابقة**	**المخصص من ايرادات البترودولار**	**الكلي**	**معدل النمو % (R)**
2010م	**30,003,00**	**لا يوجد تخصيص**	**لا يوجد تخصيص**	**0**
2011م	**83,934,22**	**3,182,40**	**3,182,40**	**3,2**
2012م	**80,194,84**	**15,60**	**15,60**	**3,9**
2013م	**103,671,00**	**17,585,74**	**17,585,74**	**0,13**
2014م	**0,000**	**116,053,15**	**116,053,15**	**5,6**

المصدر :اعداد البحث بالاعتماد على ارشيف محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان معدلات النمو في التخصيصات المالية السنوية لواردات البترو دولار كانت تزداد سنويا" بشكل طردي وتصاعدي عدا العام 2013 لولا الازمة المالية التي مر بها البلد عام 2014 ولازالت تلقي بظلالها وتأثيراتها الكبيرة على القطاع النفطي بانخفاض معدلات اسعار النفط مما اثر سلبا" على مستحقات محافظة واسط من مبالغ البترو دولار وانقطاعها للاعوام 2017,2016,2015 وبالتالي أدى ذلك الى عجز كبير في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية لمحافظة واسط وشلل في مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة .

وكما موضح في الشكل (2) ادناه :

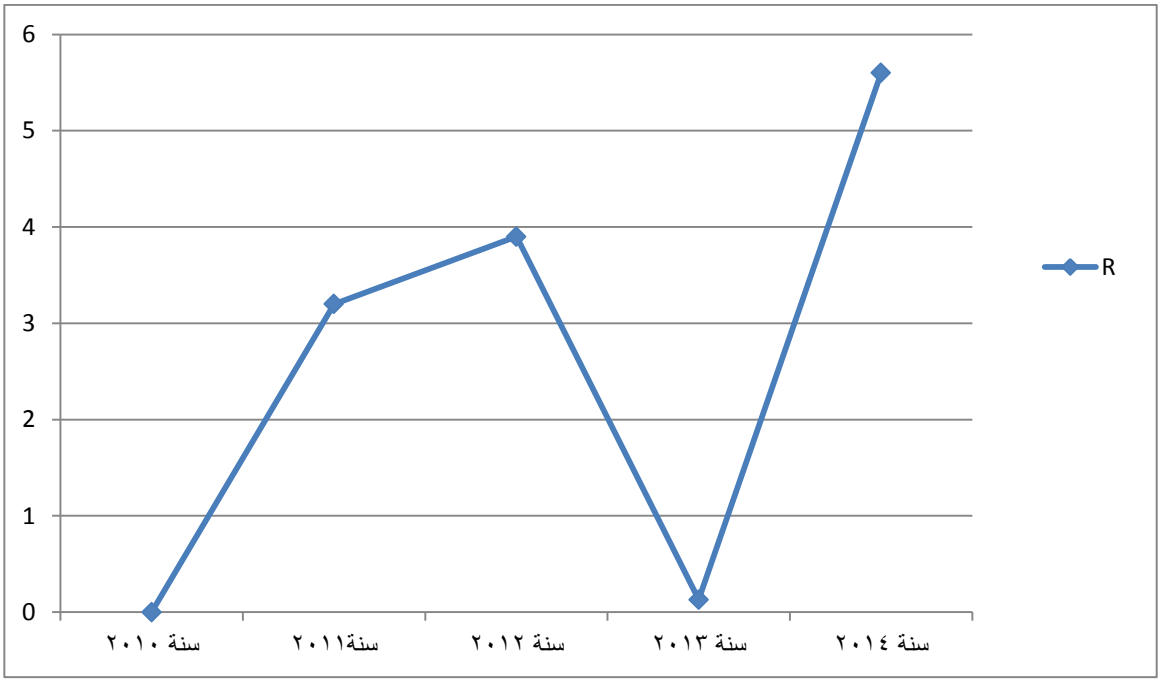

الشكل (2)

معدل النمو لتخصيصات البترودولار لمحافظة واسط للفترة (2010-2014)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7) ومخرجات الحاسبة الالكترونية

2.قطاع الصناعة و المعادن في محافظة واسط :

تتمتع محافظة واسط بواقع صناعي جيد بالمقارنة مع المحافظات المجاورة لها ، باستثناء محافظة بغداد، إلا ان مواردها من المعادن غير مستغلة بشكل كامل، فقد تعطلت بعد سقوط نظام الحكم السابق في 2003/4/9 .

في أدناه جدول تفصيلي يشير الى اهم المعادن والصناعات الرئيسة المقترحة والمخطط إنشاؤها في هذه المحافظة :

الجدول (8)

أهم المؤسسات الصناعية المقترحة في المحافظة

ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
1.	معمل سمنت	قضاء بدرة	100 دونم	واسط
2.	معمل طابوق	قضاء بدرة	50 دونم	واسط
3.	معمل زيوت نباتية	3/9 و 3/15و 3/18و 3/12و 3/11 م 34 العلكاوية /الكوت	200 دونم	واسط
4.	معامل تدوير النفايات	مركز واقضية ونواحي المحافظة	مساحات مختلفة	واسط

المصدر: اعداد الباحث بلاعتماد على ارشيف المحافظة والموقع الالكتروني صناعة واسط

3.قطاع الزراعة:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في محافظة واسط نحو (2556626) دونماً منها (47847) دونماً أراض مستصلحة ، و(151550) دونماً أراض شبه مستصلحة، في حين تقدر مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة (2035489)دونماً، وتتم عملية الإرواء لتلك المساحات من خلال مجموعة كبيرة من المنظومات الأروائية المنتشرة في عموم مناطق المحافظة وبالاتجاهين السيحية والضخ، لكن الصفة الغالبة للإرواء هي الري بالضخ الذي يعتمد على الطاقة الكهربائية كلياً، وفي الحالتين يعد نهر دجلة المصدر الرئيس أذ يخترق المحافظة من الشمال الى الجنوب الشرقي وبطول 327 كم. ومن اهم المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها محافظة واسط هي:-

- **القمح والشعير:**

أعلنت مديرية زراعة واسط عن حصول المحافظة على المرتبة الأولى على صعيد المحافظات كافة بإنتاج محصولي القمح والشعير خلال الموسم الماضي، بإنتاجها 551 ألف طن من المحصولين المذكورين وبفارق 182 ألف طن عن محافظة صلاح الدين التي حلت بالمرتبة الثانية . **(جريدة الصباح الجديد ،2014)**

- **النخيل والحمضيات:**

تتميز محافظة واسط بوجود عدد كبير من البساتين وبالذات بساتين النخيل والحمضيات والتي تتركز في مناطق الصويرة والحفرية والعزيزية والنعمانية إضافة إلى قضاء بدرة المحاذي للحدود العراقية الإيرانية. **(النشرة الاحصائية السنوية لدائرة احصاء واسط 2015)**

ومن البديهي ان زراعة الحمضيات تكثر مع زراعة النخيل، لذلك ازدهرت هذه المحافظة بزراعة الحمضيات في البساتين مما أضاف عامل مهما للزراعة وقد شهدت المحافظة تطورا ملحوظا في زراعة الحمضيات إلا ان شحة المياه في السنوات العشرة الاخيرة وانحسار نهر دجلة بسبب انشاء السدود على هذا النهر في تركيا وايران وحجب تدفق الماء أثر سلبا على هذه الزراعة، يشار الى انه يوجد في الصويرة (نحو100كم شمال الكوت) اكثر من 1600 بستان للفواكه تحتل مساحة تصل الى35 ألف دونم ونظرا لما تعانيه هذه البساتين من الاوبئة ومنافسة الفواكه المستوردة لجأ اصحابها الى تحويل تلك البساتين الى اراضٍ سكنية او زراعتها بمحاصيل اخرى، وهذه واحدة من المشاكل التي تعانيها المحافظة في زراعة الحمضيات ولا تخلو المحافظة من زراعة بعض من انواع الفواكه الموسمية مثل التفاح والمشمش وغيرها هي الاخرى اصابها ما اصاب الحمضيات من تدهور.

- **الخضراوات:**

اشتهرت محافظة واسط بإنتاج البقوليات ذات الجودة العالية ، وتزرع في معظم اقضية هذه المحافظة الى جانب الطماطم والخيار والورقيات الخس واللهانة وغيرها وتعاني هذه الزراعة ايضا من اهمال كبير .

علما ان محافظة واسط تعد من المحافظات الزراعية في العراق وفي ادناه جدول احصائي بالمساحة المزروعة في محافظة واسط .**(المالكي واخرون، 2010 : 10)**

الجدول(9)

مساحة الاراضي الزراعية في واسط

مساحة صالحة للزراعة	مساحة غير صالحة للزراعة
1.مستصلحة مساحتها 481487 وتشكل نسبة 18% .	تبلغ مساحتها 3548474
2.شبه مستصلحة مساحتها 151550 وتشكل نسبة 6% .	
3.غير مستصلحة مساحتها 2039489 وتشكل نسبة 76% .	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف مديرية زراعة واسط .

ومن الجدير بالذكر ان الزراعة تعتمد اعتماد كليا على مصادر المياه اذ ان محافظة واسط من المناطق وافره المياه لولا تجاوز دول الجوار على الحصص المائية المخصصة للعراق خاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق اذ استغلت دول الجوار غياب الارادة الوطنية وتسلط قوة اجنبية لا يهمها مصلحة العراق فأنشأت سدود و مصدات للمياه خارج سياق القانون الدولي والمعاهدات المبرمة وأخص بالذكر هنا كل من تركيا وايران وسوريا تلك الدول التي تتشاطيء مع العراق بنهري دجلة والفرات ونتيجة لذلك تأثرت هذه المحافظة وحرمت من حصصها المائية أسوة بالمحافظات الاخرى ونذكر في ادناه جدول يظهر الحصص المائية الواردة الى هذه المحافظة من نهر دجلة خلال السنتين 2008-2009 ، وهذا النهر هو المصدر الرئيسي للمياه في محافظة واسط.

الجدول (10)

معدل الإيراد الشهري لمياه نهر دجلة (م3/ثا) للأعوام 2008– 2010

النهر أو الرافد	معدل الإيراد المائية لشهر تموز		معدل الإيراد المائية لشهر أيلول		معدل الإيراد المائية لشهر تشرين الثاني		معدل الإيراد المائية لشهر كانون الثاني	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2009	2010
أعالي نهر دجلة (مقدم سد الموصل)	145	235	90	78	118	415	198	1330
الزاب الأعلى	130	150	85	70	115	210	150	395
الزاب الأسفل (مقدم دوكان)	13	24	9	11	30	66	32	138
نهر ديالى (مقدم دربندخان)	6	13	4	10	22	62	26	78
المجموع: حوض دجلة وروافده	294	422	188	169	295	753	406	1941

المصدر: اعداد الباحث بالاعتمادعلى ارشيف مديرية الموارد المائية في واسط / قسم التخطيط والمشاريع.

وقبل ان ننهي موضوع الزراعة نستعرض المنتجات والمحاصيل الزراعية بجدول احصائي مأخوذ من مديرية زراعة واسط / قسم التخطيط والمتابعة / واللقاء الشفهي مع السيد معاون مدير زراعة واسط.**(من ارشيف مديرية زراعة واسط / قسم التخطيط).**

الجدول (11)

المساحات المزروعة والكميات المسوقة للمحاصيل الاستراتيجية في محافظة واسط للفترة(2009-2015)

ت	اسم المحصول	الموسم الزراعي	المساحة المزروعة بالدونم	الكمية المسوقة بالطن					الغلة	معدل النمو (R) %
				التجارة / المعامل	شركات	اسواق محلية	لدى الفلاحين	المجموع		
1	الحنطة	2010-2009	6720000	245368	14782	44500	14100	31875	473	0
		2011-2010	732000	295219	22900	63335	22118	403572	474	0,2
		2012-2011	768300	397904	22069	59418	24021	503412	655	38,1
		2013-2012	832018	419444	11468	47025	9727	486727	585	-10,6
		2014-2013	941492	501345	43000	40000	21000	605345	643	9,9
		2015-2014	1364968	658000	42000	50000	35000	785000	644	0,15
2	الشعير	2010-2009	236500	14314	0	24300	11700	50314	213	0
		2011-2010	206000	8450	0	46007	11740	66197	321	50.7
		2012-2011	189600	2357	0	37112	8725	48194	254	-20.8
		2013-2012	159245	11297	0	3723	4895	20015	126	-50.3
		2014-2013	145062	16003	0	8000	9643	33646	232	84,1
		2015-2014	111805	1602	0	30000	10000	41602	372	60,3
3	زهرة الشمس	2009	395	0	0	0	0	50	127	0
		2010	100	0	0	90	0	0	90	-29,1
		2013	1575	0	0	0	0	0	0	-100
4	قطن	2010	المزروع 2300 المحصود 1900	24	0	300	0	324	324	0
		2011	2500	360	0	0	0	360	144	-55,5
		2012	1000	2247	0	0	0	2247	2247	1460,4

		2013	1539	0	0	0	144	94	-95,8
		2014	1040	0	0	0	141	136	44,6
		2015	470	0	0	0	435	926	580,8
5	الشلب	2009	18332	9965	0	3035	13000	709	0
6	ذرة صفراء	2009	46513	10308	0	12392	23700	510	0
		2010	56800	13433	0	10267	24000	423	-17,5
		2011	53835	13803	0	13104	27222	506	19,6
		2012	53185	26735	0	9000	36035	678	33,9
		2013	69353	43140	0	0	43140	622	-8,2
		2014	69240	9383	0	0	42000	607	-2,4
		2015	45401	0	0	3000	15883	350	-42,3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف مديرية زراعة واسط/ قسم التخطيط والمتابعة.

من خلال الجدول (11) يمكن ملاحظة الاضطراب الواضح في معدلات النمو لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية في محافظة واسط للفترة (2009-2015) ويمكن تسجيل زيادة ملحوظة في معدلات النمو لمحصولي الحنطة والشعير لتلك الفترة وعلى وجه الخصوص الاعوام 2013، 2014، 2015 حيث احتلت محافظة واسط المرتبة الاولى على المحافظات الزراعية في البلد بإنتاج هذين المحصولين وهو ما يؤشر لإمكانية بناء استراتيجية زراعية واعدة لمحافظة واسط على المدى البعيد بتوفر الامكانات المناسبة سواءا" من موارد اقتصادية ومالية وبشرية ومائية تدعم خطة المحافظة الزراعية للأعوام اللاحقة لتكون بحق محافظة واسط هي (سلة العراق الغذائية) .

ويمكن توضيح معدلات النمو للكميات المسوقة للمحاصيل الاستراتيجية في محافظة واسط للفترة (2009-2015) من خلال الشكل (3) ادناه :

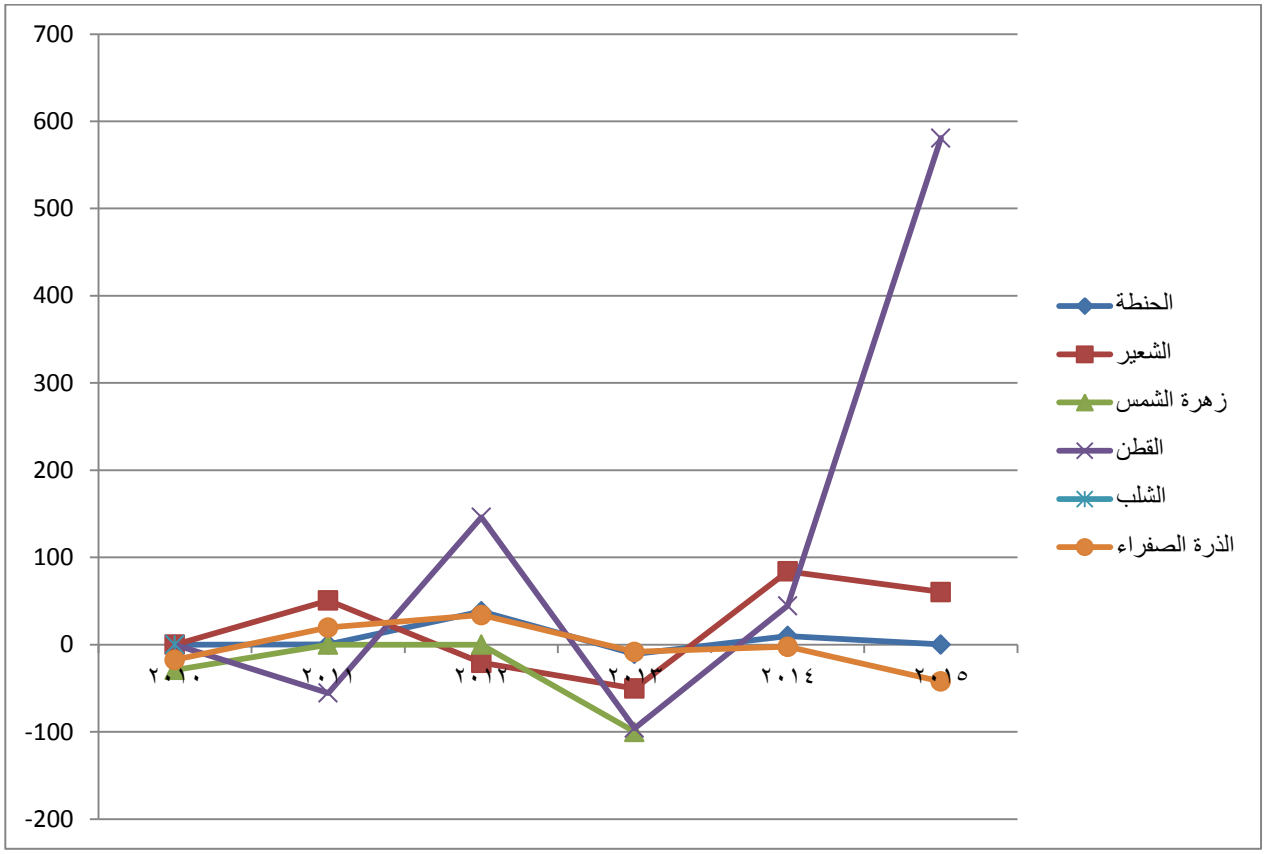

الشكل (3)

معدلات النمو للكميات المسوقة للمحاصيل الاستراتيجية في محافظة واسط للفترة (2009-2015)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية

التصحر واثره على الانتاج الزراعي في هذه المحافظة :

من الاسباب التي ادت الى تراجع الزراعة في هذه المحافظة هو التصحر لذلك نجد تكرار حالات الجفاف في العقود الأخيرة بسبب انخفاض كميات الإمطار بنسبة 23% عن المتوسط، وانخفاض منسوب مياه الأنهار الرئيسة بأكثر من 43 % عام 2015 وأدى ذلك الى تراجع المحاصيل الزراعية المعتمدة على الامطار بنسبة 73% وخسائر انتاج القمح والشعير بنسبة 27% و 63% في

المناطق الوسطى والجنوبية من العراق على التوالي ، وعليه تقدر المساحة المتصحرة في العراق حوالي 327443 كم2 وقد شملت هذه النسبة ايضا محافظة واسط .

تقسم المناطق في محافظة واسط حسب أسباب تصحرها الى:

1.المناطق المتصحرة في محافظة واسط بسبب الكثبان الرملية.

2.المناطق المتصحرة بسبب التملح.

3.المناطق المتصحرة بسبب التعرية.

4.المناطق المتصحرة بسبب الرعي الجائر.

- **الثروة السمكية**

تتمتع محافظة واسط بمصادر مائية عظيمة إذ يمر بها نهر دجلة فقد شيدت سدة الكوت عليه وتفرع منه نهران كبيران يسقيان معظم اراضي المحافظة . فقد تميزت محافظة واسط بكثرة الثروة السمكية وتنوع الصيد فيها مما اثرى هذه المحافظة إلا ان الصيد الجائر في مواسم التكاثر قد اثر سلبا على هذه الثروة ولا يوجد من يراقب ويحاسب الصيادين الامر الذي اثر سلبا على هذه الثروة واضعافها .

- **الابقار والمواشي**

تعتبر محافظة واسط من المحافظات التي تكثر فيها المواشي والاغنام والجاموس على ضفاف الانهر وعلى اطراف الهور الموجود فيها .

وهناك مهن وأعمال مرتبطة بالزراعة ازدهرت على اعتاب قطاع الزراعة مثل معامل الاعلاف الحيوانية وبعض المعاهد والمختبرات لا نتاج بيوض الاسماك واللقاحات وتطوير الحبوب والبذور . مما حدا بالحكومة من فتح مراكز ومعاهد لتغذية مثل هذه المهنة واثرائها .

4.المنافذ الحدودية:

تمتلك المحافظة أهم واكبر المعابر الحدودية مع ايران، وهو منفذ بدرة الذي اكتسب اهمية كبيرة وكان الاكثر رواجا من بين المعابر الاخرى وللأسباب الآتية:

1.الموقع الجغرافي لمحافظة واسط له اثر كبير إذ ان هذه المحافظة تقع في وسط العراق مما يسهل التنقل عبر هذا المعبر وقصر المسافة بين محافظة واسط والاراضي الايرانية من جهة وقرب المحافظات العراقية من محافظة واسط وهذه حقيقة جغرافية لا يحتاج لها برهان.

2.تربط هذه المحافظة مع المحافظة النظيرة لها في ايران وهي مدينة أيلام طرق مواصلات سهلة ومنبسطة ومؤمنه ولا توجد مخاطر على هذا الطريق . مما سهل عملية نقل البضائع عبر هذا المعبر الحدودي لوجود تسهيلات كبيرة على الحدود وتأمين سبل انسياب البضائع بشكل مرن وسريع مما دفع التجار لاستيراد بضائعهم عبر هذا المعبر.

3.قرب العاصمة بغداد من هذا المعبر، فلو كانت العاصمة بعيده عنه مثلا لما اصبحت له اهميه حتى وان كانت المحافظة في الوسط.

وهناك اسباب اخرى كثيره ومتعددة، جعلت هذا المعبر يدر اموالاً كثيرة وينعش اقتصاد المحافظة ، إذ تحققت ارباح خلال الاعوام الخمسة المنصرمة من هذا المعبر الحدودي لهذه المحافظة.

ففي عام 2010 و 2011 حققت المحافظة من معبر بدره (11,557,71) مليار دينار اما في عام 2012 م، قد حقق هذا المعبر بسنة واحدة مبلغ (11,514,59) مليار دينار ، اما في الاعوام اللاحقة لسنة 2012 ، فلم نجد ما يشير الى مبالغ متحققة ،و هذا دليل على عدم وجود تنظيم للميزانية للأعوام التي تلت عام 2012 م بشكل دقيق . فإين ذهبت تلك الاموال ؟ . سؤال لابد من الاجابة عليه لمعرفة امكانية المحافظة بشكل دقيق.(**ارشيف محافظة واسط/قسم التخطيط والمتابعة**).

الجدول (12)

ارقام الواردات المخصصة للمحافظة من المعابر الحدودية للمدة من 2010 لغاية 2014 (مليار دينار)

السنة	المدور من السنة السابقة	المخصص من الايرادات المعابر	الكلي
2010م	30,003,00	0,000	0,000
2011م	83,934,22	11,557,71	11,557,71
2012م	80,194,84	11,514,59	11,514,59
2013م	103,671,00	0,000	0,000
2014م	0,000	0,000	0,000

المصدر/اعداد الباحث.

مما تقدم نجد ان هذه المحافظة لا تستفيد من امتيازها في تقديمها للخدمات التجارية والخدمية وتذهب واردات المعابر الحدودية الى الخزينة الاتحادية من دون ان تساهم هذه الاموال بنهضة واعمار المدينة الامر الذي أثار مطالب شعبية وحكومية بذلك وهنا تتحمل حكومة المحافظة المحلية هذه المسؤولية جملة وتفصيلا .

المبحث الثالث

التخطيط المالي وإدارة الموارد لمحافظة واسط

نبذة مختصرة عن التخطيط المالي عموما وعن محافظة واسط بشكل خاص:

لغرض معرفة آلية التخطيط المالي يتبادر للذهن مراعاة جانبين رئيسين هما تقدير النفقات ومن ثم وضع خطة محكمة طويل او قصيرة الامد للإنفاق الحكومي علما أن عملية تقدير الايرادات تكون اصعب نسبياً من تقدير النفقات لارتباطها بحالة النشاط الاقتصادي للبلد والتقلبات التي تطرأ عليه سواء من الداخل أو ما له علاقة بالاقتصاد الدولي.**(أحمد،98:2008)**.

وتختلف الايرادات عن النفقات بصفتها التقديرية في حين تتصف النفقات بالصفة التحديدية إذ لا تتقيد الحكومة بتقديرات الايرادات الواردة في قانون الموازنة بالنسبة للحد الاعلى بل تستمر في تحصيل الضرائب والرسوم والايرادات الاخرى حتى لو تجاوزت حصيلتها ما مقدر لها في قانون الموازنة ، بينما يتعين على السلطة التنفيذية التقيد بالحد الاعلى للنفقات الذي اذنت به السلطة التشريعية وعدم تجاوزه .

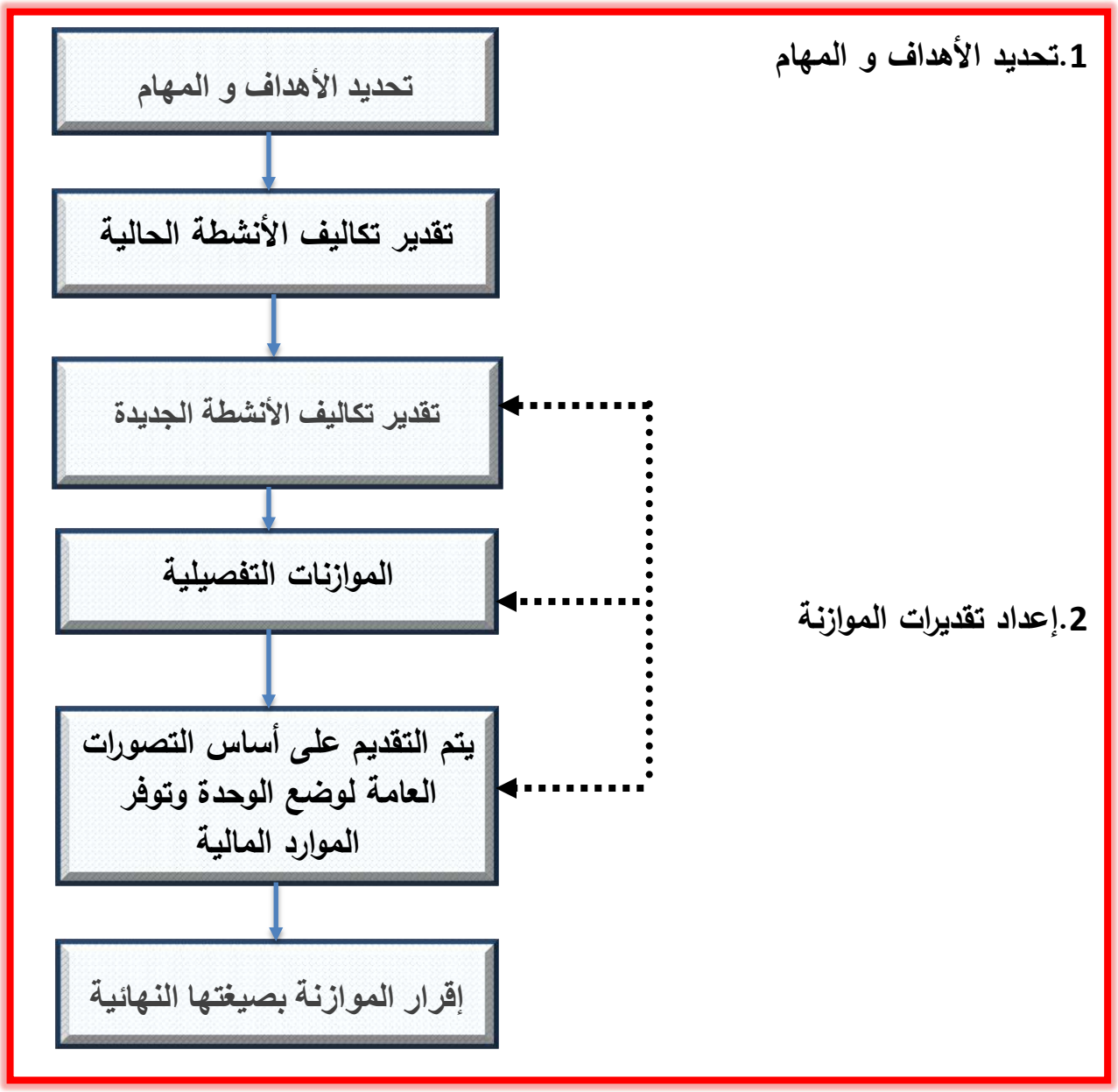

الشكل (4)

(الأسس التي تستند إليها الموازنة التقليدية في تحديد الإنفاق المتوقع للعام القادم)

المصدر: (احمد ، 2008 :106)

المباديء العامة للتخطيط المالي

ان الموازنة العامة تخضع الى مجموعة من المبادئ العلمية عند الإعداد ويطلق عليها في بعض الأحيان ((قواعد الموازنة)) ومن هذه القواعد بإيجاز :-

1.السنوية والمقصود بها هو ان الميزانية دراسة شاملة لكل حركات الاموال من إيرادات ونفقات تدرس لمدة زمنية قدرها سنة تقويمية.

2.الوحدة: وتعني توحيد كافة البيانات المالية بوثيقة واحدة.

3.الشمولية: بموجب هذا المبدأ يقتضي ان تتضمن الموازنة العامة للدولة على جميع تخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الإيرادات العامة بصورة إجمالية وهذا يعني ان الوحدات المكلفة بجباية الإيرادات العامة ليس لها الحق في تنزيل النفقات العامة منها وقيد الصافي في موازنتها،أي دون عمل مقاصة بينهما وان تدرج جميع الإيرادات فيها مهما كان مصدرها.

4.مبدأ النشر والعلانية للموازنة: أي يجب ان تنشر الموازنة وتبلغ الجهات المختصة ، اذ ان ما يخص الجمهور يجب ان ينشر بشكل اجمالي، وما يخص السلطة التشريعية يجب ابلاغها بالتفاصيل حسب الهيكل التنظيمي للدولة.

5.توازن الموازنة: ان النظرة الحديثة لمبدأ توازن الموازنة هي اشمل واعم من المفهوم القديم المقتضي ان يكون(مجموع تقديرات الإيرادات العامة = مجموع تقديرات النفقات العامة)، وهذا يعني عدم تحقيق عجز في الموازنة ، فالنظرة الحديثة تنصرف الى التوازن الاقتصادي الشامل ، أي ليس مجرد توازن حسابي بل ينظر اليه على نحو اعمق وذلك من خلال ما تمارسه الموازنة بجانبيها من إيرادات ونفقات من آثار على النشاط الاقتصادي. **(أحمد،106:2008)**

تقدير إيرادات محافظة واسط

ان عملية تقدير الايرادات تكون اصعب نسبياً من تقدير النفقات لارتباطها بحالة النشاط الاقتصادي للمحافظة والتقلبات التي تطرأ عليها سواء من الداخل أو ما له علاقة باقتصاد الدولة ككل، فضلاً عمّا يترتب من التغيرات في التشريعات الضريبية النافذة على مستوى الايرادات و تتبع الطرق الآتية عادة عند تقدير الايرادات:

1.طريقة التقدير المباشر:

وتمتاز هذه الطريقة بكونها تمنح الحرية لواضعي التقديرات و تأخذ بعين الاعتبار الايرادات المتحققة فعلاً في السنة أو السنوات الاخيرة مع التعديل فيها بالزيادة أو النقصان تبعاً للظروف الاقتصادية والتغيرات في التشريعات الضريبية و المالية كأساس لوضع مقترحات تقدير الايرادات.

2.طريقة التقدير الالي:

تتمثل في استخدام طريقة آلية في وضع التقديرات للتقليل من المعايير الشخصية و الحد من المغالاة في التقدير و الذي ينعكس بدوره في التوسع بالانفاق و من هذه القواعد الآلية:

أ- قاعدة السنة قبل الاخيرة:

أي يتم وضع التقديرات بالاعتماد على الايرادات الفعلية للسنة قبل الاخيرة .

ب- قاعدة الزيادات:

تؤخذ ارقام السنة قبل الاخيرة مع زيادة نسبة مئوية مراعاة للظروف و الاحوال العامة .

ومحافظة واسط من المحافظات التي تمتلك العديد من الموارد المالية التي تؤهلها لان تبني اقتصادا محليا رصينا بعد اقرار قانون البترو- دولار، وهذا القانون الذي اقره البرلمان العراقي مثيرا للجدل فقد جاء النقد عليه بما نصه:

" لقد اقر البرلمان بترو - دولار للمحافظات المنتجة ، دولارا للنفط المنتج وآخر للغاز بحجم مكافئ لبرميل النفط، كان المقصود منه التقليل من مظلومية محافظة البصرة من حيث الأساس، لأنها مهمشة ومدمرة بكل ما للكلمة من معنى، ورغم أن القانون كان على خطأ ومخالف للدستور، لكننا غضضنا الطرف عن ذلك لمظلومية المحافظة وباقي المحافظات المنتجة، لكن مع ذلك نجد أن هناك الآن أصوات في البرلمان العراقي تدعوا لزيادة حصة المحافظات المنتجة من البترو- دولار إلى خمسة، وهذا يعتبر مخالفة كبيرة للدستور".

أقليم كردستان العراق هو الآخر يأخذ البترو- دولار على طريقته بأخذ ما سمي بالحقوق، فوضع الإقليم في عقوده المثيرة للجدل حصة تقدر ب10% كريع للإقليم، ورغم الاعتراضات على هذه العقود ومدى مخالفتها للدستور، إلا إن احدا لم يعترض على الريع ". ويتم تقدير الايرادات للسنة ما قبل الاعداد ويحسب المدور ثم يتم بعد ذلك اعداد جدول تفصيلي بذلك كما مبين في

الجدول(8).(حمزة الجواهري/مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي/البترودولار فقط للمحافظات غير المنتجة دستوريا2012/10/29).

الجدول(13)

تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2010 لمحافظة واسط

المبلغ(مليار دينار)	التفاصيل
102,500,000	التخصيص الاول
0,00	منافذ حدودية
30,003,00	مدور من عام 2009
0,00	إضافية
132,503,00	المجموع

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

وحيث ان محافظة واسط من المحافظات المنتجة للنفط والغاز فكان لها نصيب من هذا القانون ولكن التلكؤ في الصرف لهذه المستحقات يتراوح بين سنة واخرى من هذه الايرادات كان له المردود السلبي على المحافظة اذ اعتمدت ميزانية المحافظة على هذه المبالغ ولكنها قلقلة ويدار حولها جدل ولغط كبيرين، مما تسبب في ارباك حالة التخطيط المالي لهذه المحافظة .

وهناك اسباب اخرى ادت الى عزوف المواطنين عن الاستثمار بسبب قلة الخدمات كنتيجة حتمية لقلة الموارد واضطراب الوضع الامني الامر الذي اثر سلبا على تعطل المؤسسات الصناعية الكبرى في المحافظة واعتماد القطاع الحكومي على اموال الدولة التي توقف التمويل منها وسبب تعطل ماكنة الانتاج وحتى المؤسسات ذات التمويل الذاتي توقفت بسبب سوء ادارة المشاريع وحركة التجارة

واعتماد السوق على السلعة الاجنبية الرديئة، وندرج ادناه تفاصيل احصائية عن ميزانية محافظة واسط .

الجدول (14)

تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2011 لمحافظة واسط

التفاصيل	المبلغ (مليار دينار)
التخصيص الاول	92,282,00
بترو – دولار	3,182,40
منافذ حدودية متحققة من عام 2010	11,557,71
مدور من 2010	83,934,22
أضافية	43,524,00
المجموع	234,480,34

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

الجدول (15)

تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2012 لمحافظة واسط

التفاصيل	المبلغ (مليار دينار)
التخصيص الاول – تنمية اقاليم	222,618,19
بترو – دولار	15,60
منافذ حدودية	11,514,59
الاضافية	43,972,53
تدوير من عام 2011	80,194,84
المجموع التخصيصات	358,315,75

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

الجدول (16)

تفاصيل التخصيصات المالية لعام 2013 لمحافظة واسط

التفاصيل	المبلغ (مليار دينار)
التخصيص الاول – تنمية اقاليم	261,216,00
بترو – دولار	17,585,74
منافذ حدودية	0,00
الاضافية	10,859,36
تدوير من عام 2012	103,671,00
المبالغ المحولة من وزارة التربية	33,971,73
المبالغ المحولة من وزارة الاسكان	2,829,00
المجموع التخصيصات	430,132,83

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

الجدول (17)

تفاصيل التخصيصات لعام 2014 لمحافظة واسط

المبلغ (مليار دينار)	التفاصيل
313,920,00	التخصيص الاول – تنمية اقاليم
116,053,15	بترو – دولار
00000	منافذ حدودية
00000	الاضافية
00000	تدوير من عام 2013
00000	المبالغ المحولة من وزارة التربية
439,973,15	المجموع التخصيصات
تفاصيل التخصيصات لعام 2014 لمبالغ بعد التخفيض الاول	
المبلغ	التفاصيل
266,832,00	التخصيص الاول – تنمية اقاليم
116,053,15	بترو – دولار
00000	منافذ حدودية
00000	الاضافية
00000	تدوير من عام 2013
00000	المبالغ المحولة من وزارة التربية
382,885,15	المجموع التخصيصات

تفاصيل التخصيصات لعام 2014 لمبالغ (5 دولار)	
المبلغ	التفاصيل
266,832,00	التخصيص الاول – تنمية اقاليم
580,265,76	بترو – دولار
00000	منافذ حدودية
00000	الاضافية
00000	تدوير من عام 2013
00000	المبالغ المحولة من وزارة التربية
847,097,76	المجموع التخصيصات
تفاصيل التخصيصات لعام 2014 لمبالغ بعد اخر تخفيض	
المبلغ	التفاصيل
189,164,19	التخصيص الاول – تنمية اقاليم
00000	بترو – دولار
00000	منافذ حدودية
00000	الاضافية
00000	تدوير من عام 2013
00000	المبالغ المحولة من وزارة التربية
189,164,19	المجموع التخصيصات
تفاصيل التخصيصات لعام 2014 لمبالغ المعتمدة بعد اخر تخفيض	

التفاصيل	المبلغ
التخصيص الاول – تنمية اقاليم	189,164,19
بترو – دولار	25,000,00
منافذ حدودية	00000
الاضافية	00000
تدوير من عام 2013	00000
المبالغ المحولة من وزارة التربية	00000
المجموع التخصيصات	214,164,19

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

الجدول (18)

تفاصيل التخصيصات لعام 2015 لمحافظة واسط

التفاصيل	المبلغ (مليار دينار)
التخصيص الاول – تنمية اقاليم	125,300,00
بترو – دولار	95,041,58
منافذ حدودية	00000
الاضافية	00000
تدوير من عام 2013	00000
المبالغ المحولة من وزارة التربية	00000
المجموع التخصيصات	220,341,58

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة.

ويمكن ايجاد معدلات النمو للتخصيصات المالية لمحافظة واسط للسنوات (2010-2015) من خلال الجدول (19) ادناه :

الجدول (19)

معدلات النمو للتخصيصات المالية لمحافظة واسط للسنوات (2010-2015)

السنة	مجموع التخصيصات (مليار دينار)	معدل النمو (R) %
2010	132,503	0
2011	234,480	0,77
2012	358,315	0,53
2013	430,132	0,2
2014	214,164	0,5_
2015	220,341	0,03

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخيط والمتابعة ومخرجات الحاسبة الالكترونية

ونلاحظ التغيرات التي طرأت على حجم التخصيصات المالية لمحافظة واسط للفترة المذكورة (2010-2015) وكيف اثرت الازمة المالية والتقشف عليها الاعوام (2014و2015) من خلال الشكل (5) الموضح في ادناه :

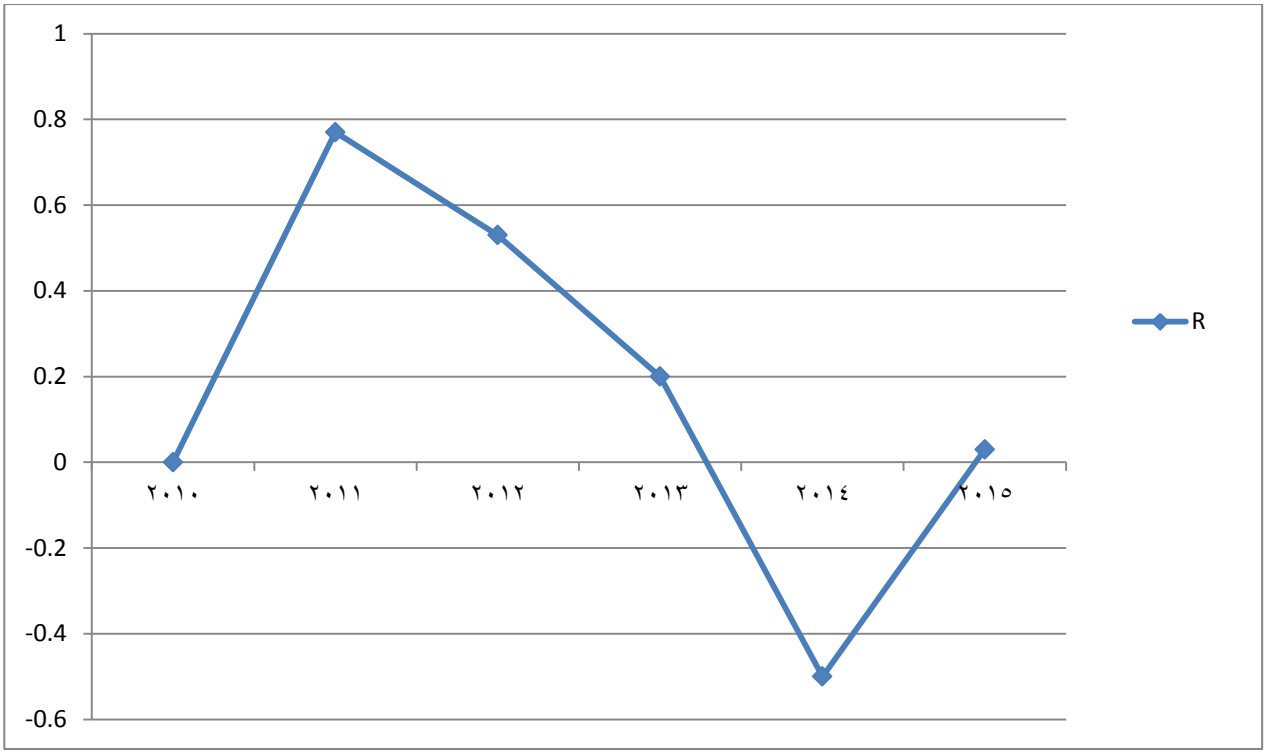

الشكل (5)

معدلات النمو في حجم التخصيصات المالية لمحافظة واسط للفترة (2010-2015)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على ارشيف ديوان محافظة واسط / قسم التخيط والمتابعة ومخرجات الحاسبة الالكترونية

نستنتج من هذه البيانات الواردة في الجداول السابقة:

من خلال طرح مجموعة من الاسئلة (كما في الملحق (1)) على السادة المسؤولين والمعنيين في المحافظة (كما في الملحق (2)) وكانت اجاباتهم كالاتي :

1- اغلب المسؤولين أكدوا على عدم كفاية ايرادات الميزانية الخاصة بمحافظة واسط لسد احتياجاتها .

2- أجمع أغلب المسؤولين على امكانية أيجاد موارد بديلة من غير الموازنة العامة الاتحادية تتمثل في جوانب الاستثمار والخدمات العامة والسياحة والاثار والزراعة والنفط والمنافذ الحدودية لاسيما وان محافظة واسط تتميز بكل هذه الجوانب الاقتصادية وبشكل فعال عند

تنمية وتطوير هذه القطاعات من قبل الحكومة المركزية وتشريع قوانين ترسم توجيه الايرادات المتحققة عنها بشكل مثالي للمحافظة .

3- تباينت الاجابات بخصوص استمرارية الدعم الحكومي للخدمات في محافظة واسط فيما لو نفدت موارد النفط وكانت بين المعارضة والمساندة والسبب عدم ترسيخ قوانين وتشريعات نقل الصلاحيات الى المحافظات من قبل الحكومة المركزية من جهة وضعف التشريعات المحلية الموجودة حاليا" خصوصا" في جوانب الاستثمار وتعزيز الايرادات المحلية لمحافظة واسط .

4- أجمع أغلب المسؤولين على سيل تعزيز وتعظيم الايرادات السنوية لمحافظة واسط من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية مثل النفط والاستثمار والزراعة والخدمات البلدية ، الضرائب ، السياحة والاثار ، المنافذ الحدودية وغيرها.

5- أغلب الاجابات كانت سلبية بخصوص مدى الاستفادة من التشريعات القانونية لمجلس المحافظة في دعم الاقتصاد وتعزيز أيرادات محافظة واسط والسبب يكاد يكون جليّا" هو تضارب التشريعات المحلية مع التشريعات والقوانين المركزية للدولة والتي قيدت المحافظات بشكل كبير ولم تعط مساحة مناسبة لها في تعظيم ايراداتها وتطوير مقدراتها المالية والاقتصادية .

6- أجمع أغلب المسؤولين على قلة وضعف المبالغ المتحققة عن المنح والاعانات والتبرعات المقدمة من المنظمات الاجنبية والمحلية والتي تكاد تكون شبه معدومة في السنوات الاخيرة مدار البحث وهو ما أثر سلبا" على اداء الكثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة واسط .

7- بالنظر لكون قرار منح (5 دولار) للمحافظات المنتجة للنفط جاء في السنوات 2013-2014 متزامنا" مع الازمة الاقتصادية العالمية التي ألمّت بقطاع النفط العالمي مما ادى الى عدم استفادة محافظة واسط من المبالغ المتحققة عنها بشكل فعلي وربما لو كان الوضع الاقتصادي للدولة العراقية مستقرا" وثابتا" (اي بدون الازمة الراهنة) لكانت محافظة واسط قد حصلت على تخصيصات مالية سنوية اضافية تتجاوز 400 مليار دينار عن مبالغ (5 دولار) وهو ما يعني انتعاش وازدهار التنمية في هذه المحافظة ويساهم بشكل كبير في تطوير الخدمات العامة والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية .

وبذلك فأن اعتماد المحافظة على العائدات المتأتية من النفط ومن المردود المالي الذي يدر من خلال المعبر الحدودي لا على امر اخر وهذه الموازنة تعتبر موازنة عاجزة مقيدة بإيرادات قابلة للزوال وقد تأتي سنين يقل الايراد منها وهذا الامر يؤدي الى عدم تحقيق مستوى الخدمة الذي تستحقه هذه المحافظة بالإضافة الى ملاحظة كثرة التعديلات على الموازنة العامة لعام 2014 من قبل وزارتي المالية والتخطيط ،وهذا بدوره يسبب ارباكا كبيرا في تقييد المشاريع والخدمات للمحافظة ويوقع المحافظة في ازمة مالية حقيقية الى جانب البيانات المذكورة في الجداول ، والتي اعطت صورة واضحة عن عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للمحافظة بتحقيق نتيجة اقتصادية بمستوى مقبول لمحافظة واسط .

الفصل الرابع

الاستنتاجات

والتوصيات

والاستراتيجية

المقترحة

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات والاستراتيجية المقترحة

اولا: الاستنتاجات

1.من خلال جمع وتعقب المعلومات من دوائر ومؤسسات الحكومة المحلية لمحافظة واسط ولقاءاتنا المتعددة مع المسؤولين في هذه المحافظة استطعنا ان نصل الى حقيقة مفادها ان هذه المحافظة تعيش حالة سيئة اقتصادياً وخدمياً .

2.من الصعب اعادة عجلة النمو الاقتصادي وتطوير المحافظة بما يرضي طموح المواطن وتأمين مستقبل اقتصادي يرسم معالم نظام اقتصادي ومالي يعيش فيه افراد المجتمع بمستوى جيد.

3.تتمتع محافظة واسط بوجود موارد اقتصادية متنوعة ،تتمثل بأراضي زراعية خصبة، ومصادر مياه وفيرة، وموارد طبيعية من معادن ،واهمية جغرافية ،وموقع إستراتيجي مهم ،والاهم من ذلك هو وجود مستوى عالٍ من الخبرات والايدي العاملة الماهرة.

4. تفتقر محافظة واسط الى إدارة تتولى شؤون التخطيط والعمل على برامج اقتصادية نابعة من شعور وطني خالص وسلطة مالية مركزية رصينة جادة في اعادة تدوير ماكنة الاستثمار وخلق فرص عمل جيدة مبنية على اسس العدالة والتنمية وقادرة على اعادة هيكلة الاقتصاد .

5.هنالك الكثير من المحددات او عوامل الضغط التي حدت من قدرة السياسة المالية لاسيما في مجالات الاستثمار والسياحة والبنى التحتية للعراق بشكل عام وللمحافظة بشكل خاص لعل ابرزها دحر القوى الارهابية المتطرفة وبناء القوات الامنية والترهل الكبير في ملاكات القطاع العام .

6.عدم الاستفادة من الامكانات السياحية للمحافظة مع توافر العديد من المواقع التي يمكن ان تمثل مردوداً اقتصادياً كبيراً،منها قضاء بدرة وناحية زرباطية ذات الطبيعة الجبلية،وهور الدلمج الذي يحتوي على ثروات سمكية واصناف كثيرة من الطيور البرية المهاجرة، بالاضافة الى الاماكن والمراقد الدينية كمرقد التابعي سعيد بن جبير في قضاء الحي.

7.بالامكان الاستفادة من الايرادات الضريبية في تمويل الكثير من المشاريع والخدمات ولكن سوء الخدمات التي توفرها مؤسسات الدولة وتعقيداتها تدفع المواطنين واصحاب الاعمال في القطاع الخاص الى التهرب الضريبي وهو الامر السائد في جميع المحافظات بشكل عام.

8.كان لمشاكل شحة المياه والملوحة والتصحر وضعف المستوى التكنولوجي وسوء الادارة و الانفتاح الاقتصادي عام 2007 وانخفاض الايرادات الضريبية والجمركية، المساهمة الفاعلة في تشجيع دخول المنتجات الزراعية المستوردة واغراقها للسوق العراقية، مما تسبب في تدهور حجم الانتاج الزراعي المحلي .

9.لم تحقق الدولة الريعية في العراق نجاحات مميزة في توجيه الريع النفطي (والامر ذاته ينطبق على محافظة واسط) وعلى النحو الذي يحقق فوائد كبيرة منه الا بحدود ضيقة لا تتعدى في الغالب بناء البنى التحتية وانتشال الاقتصاد من مخاطر الانهيار التام والاسباب وراء ذلك تتمثل بسوء التوجيه المتأتي من عدم تبني السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية المناسبة ، والتداعيات السياسية والعسكرية التي اعترضت المسار التطوري للاقتصاد العراقي فكانت بمجملها سببا" لاستنفاذ الريع النفطي.

ثانياً: التوصيات

1.ضرورة اهتمام الحكومة المركزية بدعم المحافظة فيما يتعلق بحجم التخصيصات المالية السنوية آخذة بنظر الاعتبار تدني الموارد المالية المحلية للأقضية وعدد السكان ومستوى الفقر والحرمان .

2.من خلال توجيه عدد من الاسئلة المتعلقة بموضوع مدى كفاية ايرادات التخصيصات المالية لمحافظة واسط ، والذين أجمعوا بعدم كفاية التخصيصات المالية وبالإمكان تنمية الموارد المالية للمحافظة من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة .

3.لابد من تفعيل السياسة الضريبية(فيما يتعلق بضرائب الخدمات العامة) بالشكل الذي يجعلها فاعلة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفي ذات الوقت يجب ألا تثقل كاهل المواطنين وذوي الاعمال في القطاع الخاص .

4.من الضروري ايجاد قنوات عمل مشتركة ما بين وزارات الحكومة المركزية والمحافظات باعتبارها الحكومات المحلية من اجل رسم استراتيجية واضحة يمكن من خلالها تحديد المشكلات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها .

5.تفعيل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع المحافظات من اجل البحث عن منح دولية وايجاد اليات رصينة في التعامل مع القروض الميسرة وشبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية من خلال الحد من الفساد الاداري واستهداف الفئات ذات الدخل المنخفض حصرا".

6.تنمية القطاع النفطي باعتبار ان ايرادات النفط مازالت تمثل الجزء الاكبر في تكوين الايرادات العامة ، من خلال معالجة ما يحد من عملية تنمية وتطوير وازدهار هذا القطاع من اشكالات سواء اكانت تشريعية تتعلق بمدى اقرار قانون النفط والغاز ام تلك الفنية التي تتعلق بمدى امكانية رفع الطاقات الانتاجية والتصديرية واستكشاف وتطوير الحقول النفطية .

7.تنمية القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقعها لكون ذلك يسهم في تنويع الايرادات العامة وزيادتها من جهة والتخفيف عن عبئ الموازنة من ناحية الانفاق من جهة اخرى .

8.ينبغي التركيز على تنمية وتطوير قطاعي السياحة والاستثمار لما يحملان في طياتهما من مميزات تسهم في تمويل برامج التنمية عموما" وموازنة محافظة واسط خصوصاً ففيما يتعلق بهور الدلمج المشترك جغرافياً بين محافظتي واسط والديوانية هناك تنسيق خجول لا يرقى لمستوى الطموح في تهيئة السبل الكفيلة لاستثمار هذا المنخفض الطبيعي الملئ بالثروات الاقتصادية .

9.محاربة الفساد الاداري والمالي الذي يعد من اكبر المعضلات التي تواجه امكانية النهوض بواقع الايرادات العامة وتنمية الواقع الاقتصادي للمحافظة .

10.وضع استراتيجية مناسبة للنهوض بواقع القطاع الزراعي من خلال تشخيص مشكلاته المتمثلة في شحة المياه والملوحة والتصحر وضعف المستوى التكنولوجي وسوء الادارة ومنافسة المنتوج الاجنبي من خلال اعادة تأهيل المشروعات الاروائية واعتماد طرق الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتقليل الهدر بالمياه المستهلكة وكذلك اعتماد سياسات وبرامج تنظم عمليات استيراد السلع الزراعية لضمان استقرار الاسعار لحماية المنتجات المحلية ووضع قانون التعرفة الجمركية لتقليل المنافسة غير المتكافئة بين السلع المحلية ونظائرها المستوردة وما سيؤول اليه تطبيقه من زيادة حجم الايرادات العامة.

ثالثاً: الاستراتيجية المقترحة

لغرض وضع استراتيجية مناسبة وكفوءة للتخصيصات المالية لمحافظة واسط بما يتلائم وواقع المحافظة وماتصبو اليه من ازدهار وانتعاش اقتصادي وخدمي وعلى جميع المستويات .

ينبغي اولا" تحديد رؤية ورسالة المحافظة اقتصاديا" وكذلك الاهداف المفترض تحقيقها من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية بالاستفادة من الموارد المتاحة لديها سواءا" اكانت اقتصادية او بشرية او طبيعية وغيرها .

ومن خلال تحليل الواقع الحالي لامكانيات المحافظة ومواردها المتاحة يمكننا تحديد رؤيتها ورسالتها بالاتي :

الرؤيـــة :

محافظة رائدة في استغلال مواردها الاستغلال الامثل للوصول الى تكامل اقتصادي يساهم في رفاهية ابناءها.

الرســالة :

ان ما يدفعنا في كل ما نصبو اليه في محافظة واسط هو تحقيق مهمتنا الاساسية وهي : ان نكون المحافظة الاولى اقتصاديا" وخدميا" على مستوى العراق والسعي لبناء علاقات اقليمية مستقبلا" بما يعزز قدرة المحافظة وامكانياتها.

اما الاهداف التي يجب وضعها لتحقيق تنفيذ سليم للاستراتيجية فانها ستتوزع بين اكثر من قطاع اقتصادي مهم تمتاز به محافظة واسط ومنها :

1.الوصول الى قطاع نفطي اكثر استقرارا" وثباتا" :

حيث يجب زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع من خلال دعم الحكومة المركزية ماليا" وزيادة الاستثمارات النفطية في المحافظة (عقود جولات التراخيص) لوجود مناطق استكشافات نفطية كثيرة في المحافظة مع امكانية توسيع الانتاج النفطي واستثمار الغاز المصاحب لزيادة عائدات المحافظة مستقبلا".

2.تنمية القطاع الصناعي وتشجيع الصناعات التحويلية في المحافظة:

اصبحت محافظة واسط من المحافظات المهمة في الانتاج النفطي ومن المؤمل خلال الخمس سنوات القادمة ان يصل حجم الانتاج الى اكثر من 500 الف برميل يوميا" وبالتالي بات لزاما" على

الحكومة المركزية او الحكومة المحلية ان تفكر جديا" في انشاء مصفى ومحطات غازية لتوليد الطاقة الكهربائية ومعامل للبتروكيمياويات بالاستفادة من المشتقات النفطية وبما يوفر للمحافظة مردودات اقتصادية كبيرة وكذلك تشغيل للايدي العاملة والقضاء على البطالة وتقليص معدلات الفقر بين سكان المحافظة بشكل خاص وللعراق بشكل عام . يضاف الى ذلك ان محافظة واسط تمتاز بانتاج زراعي كبير وموارد مائية جيدة من خلال نهر دجلة بشكل اساسي ورافديه الغراف والدجيلي والتي تسقي الاف الهكتارات جنوب المحافظة ومن خلال الاستثمار في مجال انشاء مصانع غذائية او تأهيل العاطل منها كمصانع التعليب والمعجون وحفظ الاغذية وغيرها والتي ستعود بواردات مالية وتشغيل للايدي العاملة من ابناء المحافظة .

3.زيادة الدعم المقدم للقطاع الزراعي في محافظة واسط للوصول الى تكامل زراعي وغذائي :

باعتبار ان محافظة واسط احدى اهم المحافظات الزراعية في البلد ونظرا" لتوفر الموارد البشرية المناسبة والكفوءة والموارد المائية الملائمة فان المحافظ بإمكانها ان تصل الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي والتكامل الغذائي بالاعتماد على قدراتها ومواردها .. ان الاستراتيجية المتبعة حاليا" بانتاج محاصيل استراتيجية (الحنطة والشعير) وتسويقها مقابل مبالغ لا توازي حجم المصروفات والضائعات عليها وبالمقابل قيام الحكومة المركزية باستيراد القمح من دول عدة منها استراليا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها نظير مبالغ كبيرة وتجهيزها للمواطنين ضمن مفردات البطاقة التموينية يدعونا لوقفة جادة حول ما جدوى زراعة هذين المحصولين اذا" !! والاجدر لو اتبعت استراتيجية مغايرة تتلخص باستغلال الاراضي الزراعية الواقعة في السهل الرسوبي الخصب ومنها محافظة واسط في زراعة الخضراوات بكافة انواعها والفواكه وهي ناجحة الى حد بعيد وايراداتها المالية اكبر واكثر ضمانا" عند توريدها الى الدول المجاورة وتحقق اكتفاء" ذاتيا" للعراق ولمحافظة واسط خصوصا" وتشغل الكثير من الايدي العاملة والابقاء على استيراد القمح ضمن مفردات البطاقة التموينية ، مع الاشارة الى ضمان ديمومة التربة اكثر والتقليل من استخدام الاسمدة والمبيدات والمياه والآلات الزراعية الكثيرة وغيرها من المصروفات والنفقات الاضافية ونعتقد ان ذلك بحاجة الى جرأة في تشريع قوانين وتشريعات تضمن المنتوج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي بما يخدم المواطنين.

4.تطوير وتوسيع الخدمات في المنافذ الحدودية وصولا" الى زيادة حجم التبادل التجاري والزائرين :

من خلال انشاء مرافق خدمية وترفيهية وتسهيل التصريح الكمركي و تأشيرات الدخول في مواقع المنافذ الحدودية وربطها بشكل مركزي بمنظومات اتصال الكتروني سوف يسهل كثيرا" من اجراءات دخول وخروج البضائع والمركبات والزائرين وبالتالي تحقيق عائدات مالية كبيرة لمحافظة واسط وان يستغل جزء من هذه الواردات بشكل سنوي لتطوير وتوسعة الخدمات في تلك المنافذ بما يتلائم وحجم التبادل التجاري مع الجارة جمهورية ايران الاسلامية .

5.الاستغلال الامثل للمواقع السياحية والدينية في محافظة واسط :

ان تطوير هذه المواقع مثل (مرقد التابعي سعيد بن جبير) رضوان الله عليه في قضاء الحي وقبر شاعر العرب الكبير (ابو الطيب المتنبي) في قضاء النعمانية ومنطقة زرباطية الحدودية مع جمهورية ايران الاسلامية بما فيها من مواقع طبيعية جبلية خلابة وكذلك هور الدلمج الذي تشترك فيه محافظتي واسط والديوانية وما يتمتع به من موارد طبيعية وثروات الاسماك المتنوعة والطيور المهاجرة ، ومدينة واسط الاثرية في ناحية واسط (الدجيلي سابقاً) كلها مواقع يمكن ان تعود على المحافظة بايرادات مالية كبيرة فيمالو استغلت بشكل مدروس خصوصا" وان بعضها اصبح يشكل معلما" عالميا بعد جهود الحكومة المحلية في محافظة واسط لاستقطاب انظار العالم اليها ومنها (مهرجان التابعي سعيد بن جبير العالمي للقران الكريم) و (مهرجان المتنبي الشعري الدولي).

المصادر

و

المراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ- الكتب

1-أدريس، وائل محمد و الغالبي ،طاهر محسن ،الادارة الاستراتيجية المفاهيم.. العمليات ،عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى،2011 .

2-رشيد، صالح عبد الرضا و جلاب،احسان دهش،الادارة الاستراتيجية مدخل تكاملي ، عمان ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2008 .

3-الدوري، زكريا مطلك ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية،عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2005 .

4-بني حمدان، خالد محمد و ادريس، وائل محمد ، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر ،عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2009 .

5-الغالبي ،طاهر محسن منصور وأدريس، وائل محمد صبحي ،الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل،عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع،2007 .

6-المالكي واخرون ، رياض جبار منصور ، المسح الزراعي الشامل لمحافظة واسط ، مطبعة الغراف الكوت، 2010.

7- خليفة، حسين علاوي ،النظرية الاستراتيجية المعاصرة ، دار الحكمة ، بغداد ،2013.

8-علي ، جمال سلامة ، تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2012 .

ب- المصادر الالكترونية :

9- اسماعيل ، أميرة ، أهم الاستراتيجيات المالية المعاصرة ، منتدى الموارد البشرية ، 2011 .

10- خليف / محمد ابو خليف / التخطيط المالي واعداد الموازنات / مقالة منشورة على موقع ((الموضوع)) /http://mawdoo3.com ، 2008 .

11- /https://ar.wikipedia.org/wiki (محافظة واسط)

من منشورات الموقع الرسمي لديوان محافظة واسط على الانترنت

12- عبد الفتاح ، زكريا فريد ، اعداد الموازنات التخطيطية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2012 .

13- الجواهري ، حمزة ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي / البترو دولار فقط للمحافظات الغير منتجة دستوريا2012 .

14- بي بي سي. 2011-07-01"بدء الإنتاج من حقل الاحدب للنفط في العراق" والمؤتمر الصحفي للسفير الصيني في العراق / في يوم 11 مارس عام 2009.

15- الموقع الرسمي لشركة نفط الوسط التابعة لوزارة النفط العراقية منشور بتاريخ (19-5-2016) .

16- أوتاني ، سومر ، التخطيط المالي ، كتاب الكتروني ، دمشق ، 2009 .

ج- النشرات والجرائد والارشيف :

17- جريدة الصباح الجديد – شؤون عراقية – العدد 6339 تاريخ 18-11-2014

18- النشرة الاحصائية لدائرة احصاء محافظة واسط 2011

19- ارشيف مديرية زراعة واسط / قسم التخطيط / اللقاء معاون مدير زراعة واسط السيد صبار خلف .

20- ارشيف محافظة واسط / قسم التخطيط والمتابعة .

21- ارشيف مجلس محافظة واسط / قسم التخطيط .

22- ارشيف مديرية الموارد المائية في واسط / قسم التخطيط والمشاريع .

د- الاطاريح والدراسات :

23- أحمد ، ميادة عبد الحسين ، تقويم كفاءة استخدام التخصيصات المالية في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد (2008) .

24- جعفر ، علاء الدين ، مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي ،دراسة مقدمة الى قسم الدراسات والبحوث ،دائرة الاستثمار الحكومي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (2009).

25- سالم ، علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،دراسة منشورة في مجلة جامعة الانبار للعلو الاقتصادية والادارية ،المجلد 4 ،العدد 9 (2012) .

الـمـلاحق

ملحق (1)

السادة المسؤولون والمعنيون بموضوع توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية والذين تمت مقابلتهم في مجلس محافظة واسط وديوان المحافظة والدوائر المعنية

ت	الأسم	المنصب	تاريخ المقابلة
1	السيد مالك خلف وادي	محافظ واسط	2016/8/21
2	السيد عادل حمزة غريب	نائب المحافظ	2016/8/28 2016/8/31
3	السيد رحمن يسر ناهي	معاون المحافظ الفني	2016/8/31 2016/9/12 2016/9/19
4	السيد نبيل شمة علي	معاون المحافظ لشؤون الخدمات	2016/8/31 2016/9/12
5	السيد فلاح حسن محمد	مدير قسم التخطيط والمتابعة في ديوان المحافظة	2016/8/31 2016/9/6 2016/9/19
6	السيد اركان مريوش حسين	مدير زراعة واسط	2016/9/6
7	السيد الدكتور جبار نعمة جعاز	مدير صحة واسط	2016/9/6
8	السيد عبد الواحد جاسم	مدير مجاري واسط	2016/9/6 2016/9/19
9	السيد محمد جواد الغراوي	مستشار رئيس مجلس المحافظة	2016/9/6 2016/9/7
10	السيدة امل العكيلي	عضو مجلس محافظة واسط	2016/9/6 2016/9/7

11	السيد عبد الاله الشمري	امين عام المجلس	2016/9/6
12	السيد علي عبد صيوان	مدير بلديات واسط	2016/9/7 2016/9/14
13	السيد نجيب خضير هادي	مدير الموارد المائية في واسط	2016/9/7
14	السيد شاكر جواد كاظم	مدير شركة توزيع منتجات النفط/واسط	2016/9/20 2016/9/27 2016/9/28

ملحق (2)

الاسئلة التي طرحت على السادة المسؤولين والمعنيين بموضوع توزيع التخصيصات المالية بين القطاعات الاقتصادية والذين تمت مقابلتهم في مجلس محافظة واسط وديوان المحافظة والدوائر المعنية

الاسئلة/

السؤال الأول/ هل تعتقد ان ايرادات الميزانية للمحافظة كافية لسد احتياجاتها؟

السؤال الثاني/هل يمكن ايجاد موارد بديلة من غير الميزانية العامة الاتحادية للمحافظة ؟

السؤال الثالث/هل يمكن استمرار الدعم الحكومي للخدمات في المحافظة فيما اذا انتهت موارد النفط؟

السؤال الرابع/كيف يتم تعظيم الايرادات المالية السنوية للمحافظة؟

السؤال الخامس/ما مدى الاستفادة من التشريعات القانونية لمجلس المحافظة في دعم الجانب الاقتصادي للحكومة المحلية وتعزيز ايراداتها المالية؟

السؤال السادس/ما مدى الاستفادة من مبالغ المنح والاعانات والتبرعات المقدمة من منظمات ومؤسسات اجنبية او محلية؟

السؤال السابع/هل استفادت المحافظة من مبلغ(5 دولار) للمحافظات المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي المصاحب له بعد تشريع قانون رقم 21 لسنة 2008 المعدل؟

Abstract

The research aims to establish the correct bases to build strategy in the long run to how to make the best use of the allocations received by the province, so as to contribute to the development of the level of services provided by the various sectors in the province to the citizens, while at the same time activate the performance of these sectors and departments and development, it was adopted curriculum study the situation in the research, conducted personal interviews with a sample of the research, which included officials and stakeholders in the provincial council and the Office of the province and some of the service departments managers, and the total number of the sample (14) individuals, and by posing a series of questions prepared by the researcher on the research sample, and see the official documents and statistics and books, was reached several conclusions was the most important, difficult to restore economic growth and development of the province to the satisfaction of an ambitious citizen and secure economic future paints an economic and financial system in which members of the community live a good level, and there are a lot of parameters landmarks or stress factors that have limited fiscal policy capability, especially in investment, tourism and infrastructure of Iraq in general and the province in particular areas of perhaps the most notable defeat extremist terrorist forces and build security forces big sag in the cadres of the public sector, and the most important recommendations of the research, the need to the attention of the central government to support the province in relation to the size of the annual financial allocations are into account the decline in domestic financial resources for the districts and the number of population and the level of poverty and deprivation, and the development of economic sectors and the promotion of the betterment of the fact that it contributes to the diversification of public revenues and increase the one hand, and alleviating the burden of the budget in terms of spending on the other.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of AL- Qadisiya
College Administration and Economics
Department of Business Administration

" Strategy of financial allocations for the economic sectors in Wasit province Case Study."

Research Submitted
To the Council of the College of Administration and Economics
at the University of AL- Qadisiya
In partial fulfillment of the Requirement for the Degree of Higher Diploma in Strategic Planning

Prepared by

Rahman Kamil Aagool

Supervised By

Professor

Dr. Batool Matter Al jeboory

1438 H 2017 M